

الصناعاتُ الحرفيةُ في قضائي القُرنَة والمدينة
دراسةُ جغرافية

Handicraft Industries in Qurna and
Mdaina Provinces

أ.م.د. فارس مهدي محمد

جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم الجغرافية

Dr. Faris M. Mohammad (assistant professor)

Department of Geography/ College of Education for

Human Sciences

University of Basra

ملخص البحث

تُعدُّ الصِّناعة إحدى القطاعات الاقتصادية المهمّة، وتظهر أهمّيّة الصِّناعات الحرفيّة من خلال عمليّة تغيير النّمط الاجتماعي والاقتصادي والحضاريّ لأيّ مجتمع، ومن خلال إحداث تغيير في هيكلّة الأيدي العاملة وتركيب المهن، وتعمل على تقليل التفاوت الاقتصاديّ بين الوحدات الإداريّة من خلال تحسين المستوى المعيشيّ للسكّان؛ إذ تمّ دراسة الصِّناعات الحرفيّة في قضائيّ القرنة والمدنيّة بعدّة محاور، ابتداء بالتطوّر التاريخيّ للصِّناعات الصّغيرة في قضائيّ القرنة والمدنيّة، فقد ارتبط تطوّر الصِّناعات الصّغيرة مع بدايات استقلال العراق عام (١٩٢١م)، أمّا المحور الثاني، فقد تناول عوامل التوطن الصّناعيّ وبيان أثر كلّ عامل على نشأة وتطوّر الصِّناعات الصّغيرة في القضائين، والمحور الثالث تناول العمليّات الصّناعيّة للصِّناعات الحرفيّة في القضائين، ويأتي المحور الرابع ليتناول التوزيع الجغرافيّ للصِّناعات الحرفيّة فيهما، في حين تناول المحور السادس أهمّ المشكلات التي تواجه الصناعات الحرفية في القضائين، منها: المادة الأولية، اختلاف أسعارها، ومعظمها من خارج العراق. والتسويق حيث تعاني الصِّناعات الحرفيّة من منافسة المنتجات الأجنبيّة لها ما يؤثّر في تسويقها، فضلاً عن اليد العاملة التي تعاني من ضعف القدرة الفنيّة، وضعف البنى الارتكازيّة وذلك من خلال تلكؤ مشاريع البنى الارتكازيّة التي تقوم بها الحكومة في القضائين، ما يؤثّر في عمليّة نقل منتجات هذه المنشآت.

Abstract

Industries are considered to be one of the important economic sectors. The importance of handicraft industries stems from the process of changing the social, economic, and cultural patterns of any society through changes in the structure of the labor force and professions. Industries reduce the economic disparity of various administrative units by improving the living standard of the population. The present paper studies the handicraft industries of both Qurna and Mdaina provinces from different aspects. It starts with the historical development of small industries at the beginning of Iraq's independence in 1921. The second part tackles factors of industrial settling showing the influence of each factor on the development of small industries in the two provinces. The third section is about the industrial operations of the handicraft industries in

these two provinces. The fourth section deals with the geographical distribution of the handicraft industries there. The sixth section deals with the most outstanding problems that face handicraft industries including raw materials and marketing where these industries are subject to the competition of foreign products, in addition to the labor force that lack sufficient technical competence. The two provinces finally suffer from weakness of infrastructure projects, which leaves a negative effect on these industries.

المقدمة

تؤدي الصناعات الحرفية دوراً مهماً في حياة بعض الأسر بوصفها مورداً من موارد الدخل، وتشغيل الأيدي العاملة، فالصناعات الحرفية تسهم بشكل مباشر في الدخل القومي، وفي النواتج المصنعة للدول، وتؤدي إلى توفير بعض السلع اليومية التي يحتاجها السكان في حياتهم، وقلة الاعتماد على المواد المستوردة من الخارج، وتعمل -أيضاً- على استثمار المواد الخام المتوافرة محلياً، التي تعتمد عليها كثير من الصناعات الكبيرة. وفي محافظة البصرة تُعدُّ الصناعات الحرفية واحدة من النشاطات المهمة التي تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد واستثمار المواد المتوافرة بشكل عام، وفي قضائي (القرنة والمدينة) بشكل خاص الصناعات البيئية، أو الصغيرة، التي تتميز منتوجاتها بصفة مشتتة، وتتطلب مهارة مهنية، وتتألف من: (الغزل اليدوي، التطريز، الحياكة اليدوية، الصياغة، النحت الخشبي، اللُّعب الطينية، السلال والمراوح، التصوير الفوتوغرافي، نحت التماثيل ونصبها، إطارات الصور، المرايا الروافة..... الخ(*)).

تُعدُّ الصناعات الحرفية في قضائي القرنة والمدينة من الصناعات التي يرجع وجودها إلى فترات زمنية بعيدة، وقد أخذت هذه الصناعات بالتناقص التدريجي مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن هناك صناعات استمر وجودها على الرغم من

تطوّر الصّناعة، وظهور الصّناعات الحديثة، كان منها الصّناعات الحرفيّة الغذائيّة، (كالأجبان)؛ لاستمرار الطلب عليها؛ إذ يستهلكها السّكان بصورة دائمة، وأنّ بعضها انقرض في الوقت الحاضر، منها: (الكاروك، والكاربي، وقفص الطيور، والفروند، والفالة، والبله، والطبكيّة (**)). وهناك بعض الصّناعات تميّزت بقلّة إنتاجها، كصناعة المهاف، التي كان يشتغل فيها العديد من العوائل، إلا أنّ قلّة المردود المادّي لها أدّى إلى عدم ممارسة هذه الصّناعة، وانخفاض إنتاجها بشكل كبير جدّاً؛ وذلك لقلّة إقبال النّاس على شرائها؛ بسبب تطوّر وسائل التبريد والتكييف التي أغنت عن الحاجة إليها.

وجاء هذا البحث ليسلّط الضّوء على الصّناعات الحرفيّة في قضائي (القرنة والمديّنّة)، وبيان طبيعتها.

مشكلة الدراسة

- ١- هل التوزيع الجغرافي للصّناعات الحرفيّة جاء وفقاً لما يحتاجه القضاء؟
- ٢- هل الصّناعات الحرفيّة في قضائي القرنة والمديّنّة توزّعت حسب أهمّيّتها ونوعها ولما يحتاجه السّكان؟
- ٣- هل لدخل الفرد اليوميّ والشهريّ في القضائين أثرٌ في التوزيع؟

فرضية الدراسة

تفترض الدّراسة:

- ١- هناك تباين في التوزيع الجغرافي للصّناعات الحرفيّة بين الوحدات الإداريّة في قضائي القرنة والمديّنّة من حيث النوعيّة والكميّة.

٢- إن توزيع السكّان المتباين ومقدار دخولهم يؤثر تأثيراً مباشراً على مقدار الطلب على منتجات الصناعات الحرفية.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدّة جوانب، أوّلاً: دراسة الصناعات الحرفية في قضائي القُرنة والمدينة من أجل معرفة الواقع الاقتصاديّ فيها من خلال أهميّتها الاقتصادية والصناعية ضمن الحدود الإدارية، ومعرفة توزيعها الجغرافي وتنوعها، فضلاً عن العمليّات الصناعيّة للصناعات الحرفية في قضائي القُرنة والمدينة، والمشكلات التي تواجهها في القضائين.

الحدود المكانية والزمانية

تقع منطقة الدراسة في شمال محافظة البصرة؛ إذ يقع قضاء القُرنة في الجزء الشماليّ والشماليّ الشرقيّ من محافظة البصرة، ويحصر بين دائرتي عرض (٣٠.٣٥ - ٣١.١٨) شمالاً، وبين خطّي طول (٤٢.٢٧ - ٤٢.٤٧) شرقاً (لاحظ خريطة (١))، يحدّه من الشمال محافظة ميسان، ومن الغرب قضاء المدينة، ويحدّه من الجنوب والجنوب الغربيّ قضاء البصرة، وقضاء الزبير، أمّا من الشرق والجنوب الشرقيّ، فحدوده الدوليّة مع إيران وقضاء شطّ العرب^(١). أمّا قضاء المدينة، فيقع في الجزء الشمالي الغربيّ من محافظة البصرة، بين دائرتي عرض (٣٠.٤٢ - ٣١.١٦) شمالاً، وضمن قوس طول (٤٧.٥ - ٤٧.٢٤) شرقاً؛ إذ يحدّه من الشمال والشماليّ الغربيّ محافظة ميسان، وغرباً محافظة ذي قار، ومن الجنوب والجنوب الشرقيّ قضاء الزبير وناحية الدير، وشرقاً قضاء القُرنة^(٢).

أمّا حدودها الزمانيّة، فتمثّلت بعام (٢٠١٥م)؛ وذلك بدراسة واقع الصّناعات الصّغيرة في قضائيّ القرنة والمدينيّة.

هيكلية الدّراسة

تناولت الدّراسة أولاً التطوّر التاريخي للصّناعة الحرفيّة في القضائين، ومن ثمّ بيان بعض خصائصها، ثمّ بيان عوامل توطنها، وتمّ تسليط الضّوء على التوزيع الجغرافي للصّناعات الحرفيّة في القضائين حسب الوحدات الإداريّة ومن ثمّ بيان المشكلات التي تعترض الصّناعات الحرفيّة في القضائين متمثلة بالموادّ الأوليّة والأيدي العاملة، والتسويق، وضعف البنى الارتكازيّة، ... إلخ).
وانتهت الدّراسة بمجموعة من الاستنتاجات، التي من خلالها تمّت صياغة بعض المقترحات التي يمكن الاستفادة منها من قبل الجهات المسؤولّة لتطوير الواقع الاقتصاديّ في القضائين، التي تنعكس على الواقع الصّناعيّ فيهما.

الصناعات الحرفية في قضائي القُرنة والمدينة دراسة جغرافية



- المصدر: جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة البصرة الإدارية، مقياس الرسم (١:٥٠٠٠٠٠)، بغداد، (٢٠٠٨م).

أولاً: التطور التاريخي للصناعات الصغيرة في قضائي القرنة والمدينة

ترتبط نشأة الصناعات الحرفية باستيطان الإنسان واستقراره في المكان الذي يعيش فيه، معتمداً على خصائصه ومقوماته الجغرافية، من خلال تأمين احتياجاته من المأكّل والمشرب، المتمثّل بعصر الفواكه وطحن الحبوب، والملبس المتمثّل بمنشآت الخياطة، والتنقل والحركة المتمثلة بوسائط النقل المائي، واحتياجاته إلى الأدوات الزراعية لغرض القيام بالعمليات الزراعية ابتداءً.

وقد نشأت في قضاء القرنة في فترة الستينيات من القرن الماضي العديد من الصناعات، منها: صناعة الأدوات الزراعية، التي يعمل على إنتاجها (مزر أبو كريم، وكليكل)؛ إذ يعمل على صناعة: المسحاة، والكرك، والمنجل، والفروند، فضلاً عن اشتغال بعض العوائل فيها، منهم: بيت مهجر، وبيت حريب، وبيت كمون، والحاج عبد، والحاج عبد السمّاج، وبيت غازي. وفي السبعينيات أنشئت منشآت النجارة، منها: منشأة كروط، منشأة نجارة محمد راضي جعفر، وفي الثمانينيات ظهرت منشآت خياطة العباءة الرجالية، منها: منشأة الحاج حريجة، والهليجية ولا تزال هذه الصناعة في الوقت الحاضر، في حين صناعة الخريط كانت تُنتج في منشأة (عبد الفتاح أبو ميثاق)، وظهرت منشآت الخياطة النسائية والرجالية، ومنها: منشأة (كريم الصادق)، كما أنشئت منشأة نجارة الغدير، ونجارة الحمزة، ومنشأة حدادة المصطفى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومنشأة ندافة الرحمن. أمّا بعد (٢٠٠٣م)، فقد تطوّرت الصناعة، وازدادت أعداد المنشآت نتيجة انفتاح السوق المحلي، ودخول متطلبات الصناعة ومستلزمات الإنتاج، وظهرت صناعة جديدة، منها: الصناعات الهندسية، والطباعة والإعلان الضوئي،

وتغيرت مجريات الحياة الاقتصادية؛ إذ أنشئ فيها الكثير من المنشآت، منها: منشأة بلوك بركات الزهراء عليها السلام، ومنشأة بلوك الشافي، ومنشأة الصويلح، ومنشأة بركات الحسين عليه السلام. ومن منشآت النجارة، منشأة نجارة أبو علي، والصناعات الهندسية، منها: منشأة حسن حامد، ومن المخابز مخبز الزهراء عليها السلام، ومخبز الإمام علي عليه السلام، ومخبز الحسين عليه السلام، ومخبز الأنصار، ومن منشآت الخياطة: منشأة الثغر للألبسة الرجالية، وصناعة وسائط النقل المائي، منها: منشأة الزهراء عليها السلام ^(٣).

أما الصناعات الحرفية في قضاء المدينة، فاشتهرت منذ فترة الأربعينيات من القرن الماضي بصناعة وسائط النقل المائي، ومن أشهرها: منشأة كاظم خلاطي، الذي يُنتج: (الطرادة، والمشحوف، والبلم)، ومنشأة الحاج حميد سعودي، ومنشأة الحاج عبد الله، ومنشأة جبير، ومنشأة عبد الحسن، ومنشأة الحاج بارود، ومنشأة الحاج حسن، ومنشأة نعيمة لعبيبي حسين، ومنشأة عبد الرسول ماهود، ومنشأة مزاهر الحاج علوان، ومنشأة جودة خلف، ومنشأة شنون محمد، ومنشأة عبد الحسين طاهر، ومنشأة كاطع سمحاق، ومنشأة لازم سمحاق. وإن بعض هذه المنشآت تنتج أدوات الصيد، مثل: الفالة، والكرفة، والمجداف، وصناعة الأدوات الزراعية، مثل: المسحاة، والكرك، والمنجل، والفروند. أما مدة السبعينيات، فظهرت صناعات أخرى، منها: منشأة ثلج الفرات، ومنشأة نجارة أبو غزوان، أما في فترة الثمانينيات، فظهرت صناعة الحدادة، وبلغت منشآتها (٦) منشآت، وتنتج الأبواب والشبابيك، وانتشرت في هذه المدة المخابز والأفران، منها: مخبز سيد سعيد، وفرن صمّون كاظم قاسم، كذلك صناعة العباءة الرجالية التي تعتمد على الغزل الذي تنتجه النساء، منهم:

أم عبد النبي، ثم ينقلونه إلى الحائك الذي يصنع العباءة الرجالية، الحاج لعبي مبارك الذي يقوم بصناعتها، ومن ثم تطوّرت صناعة خياطة العباءة الرجالية، وازدادت أعدادها، فظهر الخياط الحاج عاشور أبو حسنين، والحاج علي داخل أبو تحسين، والخياطة النسائية حتوشة سنون، وريمة علوان، وسرور كطّان، ونشأت منشآت النّدافة، منها: النّداف عبد الصّاحب، والنّداف عبد اللّطيف عبد السّادة، وصناعة الثلج، منها: منشأة ثلج الحاج سلمان عبادة، وصناعة تنور الطين، منها: منشأة ربية عبد عليّ، وحمديّة عبد الهادي، وصناعة الطباعة والمكانس والبساط، منهم: أمل محسن. وظهرت في هذه المدّة صناعة اللّبن، الذي يقوم بإنتاجه معظم السّكّان، منهم: معمل شوكي علاوي، وفي هذه المدّة -أيضاً- ظهرت صناعة البلوك، منها: منشأة نعمة زعميل، ومنشأة جبار عبد العلي، ومنشأة الأمل، وكذلك صناعة المرطبات التي يقوم بإنتاجها صادق كاظم. أمّا بعد (٢٠٠٣م)، فقد تطوّرت الصّناعة ونشأت العديد من المنشآت حتّى باتت تشتهر منتجاتها وتنتشر في أسواق مركز قضاء البصرة والمحافظات الوسطى، لاسيّما منتجات الحدادة والنجارة؛ بسبب تحسّن الظروف الاقتصاديّة. وتتميّز الصّناعات الحرفيّة^(٤) بـ:

١- إنّ الصّناعات الحرفيّة، لم تكن مستندة إلى نظريّات علميّة تطبيقيّة، بل إنّها تعتمد على تقليد الطبيعة، ثم أخذت تلك الصّناعات تتطوّر تاريخياً، ويناها التهذيب، تبعاً للتطوّر الحضاريّ والنموّ الدوقيّ، ومعنى ذلك، أنّ وجود تلك الصّناعات يُعدُّ سابقاً لوجود الفنّ، ولكنّها اختلطت به بعد أن تطوّرت حياة الإنسان، وصار الفنّ الأثر الواضح فيها.

٢- الصناعات الحرفية بضروها لا تخلو من التشابك، فاستعمال ألوان معينة وتجنب سواها في الأنسجة يرتبط (بالتفكير)، أو (بمعتقد) معين من الرسوم والنقوش التي يخطها العامل اليدوي على الجدران، أو الأواني المعدنية، أو الأبواب، أو الشبائيك، كلها منبعثة عن نمط عقلي، ونموذج تفكيري تتداخل فيه الترسيبات المتباينة.

٣- إن أغلب هذه الصناعات يتم القيام بها داخل المنازل والبيوت، ولا توجد ورش أو معامل خاصة بها^(٥).

٤- اعتمادها على الإمكانيات الذاتية (من حيث التمويل والإدارة).

٥- تحصل هذه الصناعة على مادتها الأولية من بقايا بعض المنتجات الزراعية، أو ما يتم زراعته من منتجات زراعية، ومن ثم، فإن المادة الأولية يحصل عليها مجّاناً من خلال ما يتوافر لديه في حقله ومزرعته وبيئته.

٦- أغلبها صناعات صغيرة يعمل فيها عامل واحد، أو عاملان، ويعتمد على الخبرة والمهارة في هذه الصناعة، وإثها - أيضاً - موروث الآباء والأجداد.

٧- توافر مردود اقتصادي جيد، واعتماد بعض العوائل على هذا المردود في معيشتهم؛ كونهم لا يملكون مورداً آخر لمعيشتهم.

٨- أغلب الصناعات يقوم بها العنصر النسوي؛ وذلك كونها صناعات صغيرة خفيفة لا تتطلب جهداً عضلياً كبيراً، مع وجود وقت الفراغ، وعدم امتلاكهنّ وظائف حكومية.

ثانياً: عوامل التوطن الصناعي للصناعات الحرفية في قضائي القرنة

والمدينة

هناك عوامل عديدة توافر الأسس المادية لقيام الصناعة في أية منطقة أو إقليم، ولا شك في أنها كثيرة، لكن ينبغي القول بأنها قد لا تتوفر جميعاً في المنطقة وفي آن واحد، وإنّ عدم توافر عامل أو أكثر لا يحول دون قيام الصناعة في منطقة ما؛ إذ إنّ هناك مناطق معروفة بتطورها الصناعي على الرغم من أنها تفتقر إلى عامل مهم لقيام صناعة معينة، مثل: منطقة لنكشاير البريطانية، التي تعدّ من أهمّ مناطق صناعة النسيج القطني في العالم، في الوقت الذي لا تسمح فيه الظروف الطبيعية لهذه المنطقة بزراعة القطن^(٦).

إنّ الصناعة الحرفية متنوّعة ومختلفة في القضائين، وفي أيّ إقليم، ومن أجل قيام الصناعة أو بعض فروعها، لأبّد من توافر عوامل موقعية لها القدرة على جذب الصناعي لإنتاج نوع أو أكثر من المنتجات الصناعية^(٧).

وسوف نناقش عوامل التوطن الصناعي للصناعات الحرفية في قضائي القرنة والمدينة، وتشمل: - ١/ الموقع الجغرافي. ٢/ المادة الأولية. ٣/ المناخ. ٤/ الأيدي العاملة. ٥/ المياه. ٦/ رأس المال. ٧/ النقل. ٨/ السوق. ٩/ العامل الشخصي.

١- الموقع الجغرافي

للموقع أثر مهم في حياة السكّان، وبوجوه متعدّدة، فله دور في توجيههم نحو أنشطة اقتصادية وخدمية معينة، وقد يقف معوقاً أمام قيام أنشطة أخرى. وإذا كان تأثيره مباشراً على النشاط الزراعي مثلاً، فإنّ أثره على الصناعة وأناطها

ومواقعها غير مباشر في أكثر الأحيان، فالموقع الفلكي له دور في تحديد نوع المناخ السائد، ومن ثمَّ نوع المنتجات الزراعيّة المنتجة، فما تجود زراعته في المنطقة المعتدلة يختلف عن الحارّة، وفي الباردة تجوز زراعة محاصيل أُخر، وهذه وتلك تحدّد نوع الصناعات التي تعتمد على المحاصيل الزراعيّة التي تقوم على معالجتها، والمنتجة محلياً^(٨).

يقع قضاء القرنة في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من محافظة البصرة، (لاحظ خريطة (٢)). وتبلغ مساحته (٤٦٤٨) كم^٢، ويشكّل نسبة (١٠,٨٧٪) من مجموع مساحة محافظة البصرة البالغة (١٩٠٧٠) كم^٢، ويتكوّن من ثلاث وحدات إداريّة: (مركز القضاء، وناحية الدّير، وناحية الثّغر)، فمركز قضاء القرنة حلقة وصل بين ناحية الدّير في جنوب القضاء، وناحية الثّغر في شماله. يبلغ عدد سكّانه (١٣٧,٢٤٨) نسمة، وبنسبة (٥٠٪)، وبلغت مساحته (٢٠٧٣) كم^٢، وبنسبة قدرها (٤٤٪) من مساحة القضاء الكلية. أمّا ناحية الثّغر الواقعة في الجزء الشمالي من قضاء القرنة، فيبلغ عدد سكّانها (٣٧,٧٨٤) نسمة، وبنسبة (١٣٪)، ومساحتها (١٧٥٠) كم^٢، وبنسبة قدرها (٣٨٪) من مساحة القضاء. أمّا ناحية الدّير، فتقع في الجزء الجنوبي منه، وبلغ عدد سكّانها (١٠٤,٩٠٣) نسمة، وبنسبة (٣٧٪)، وتبلغ مساحتها (٨٢٥) كم^٢، وبنسبة قدرها (١٨٪) من مساحة القضاء. (لاحظ جدول رقم (١)).

جدول رقم (١) الوحدات الإدارية وعدد سكانها، والمساحة، في قضاء القرنة لعام (٢٠١٥م)

الوحدة الإدارية	عدد السكان	النسبة %	المساحة (٢كم)	النسبة (%)	موقعها من القضاء
مركز قضاء القرنة	١٣٧٢٤٨	٥٠	٢٠٧٣	٤٤	وسط القضاء
ناحية الدّير	١٠٤٩٠٣	٣٧	٨٢٥	١٨	جنوب القضاء
ناحية الثّغر	٣٧٧٨٤	١٣	١٧٥٠	٣٨	شمال القضاء
المجموع	٢٧٩٩٣٥	١٠٠	٤٦٤٨	١٠٠	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: (١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج المسح لشبكة الإعلام لعام ٢٠١٥م. (٢) مديرية بلدية مركز قضاء القرنة. (٣) مديرية بلدية ناحية الثغر.

أما قضاء المدينة، فيقع في الجزء الشمالي الغربي من محافظة البصرة، وتبلغ مساحته الكلية (٩٨٩) كم٢، ويشكّل نسبة (٥,٩%) من إجمالي مساحة محافظة البصرة البالغة (١٩٠٧٠) كم٢. يتكوّن قضاء المدينة من ثلاث وحدات إدارية: (مركز قضاء المدينة، وناحية عزّ الدين سليم، وناحية الإمام الصادق عليه السلام)، فمركز قضاء المدينة يقع في الجزء الشمالي الغربي من قضاء المدينة، ويبلغ عدد سكّانه (٧٧,٢٧٩) نسمة، وبنسبة (٣٣,٦%)، وتبلغ مساحته (٢٦٩) كم٢، ويمثّل نسبة قدرها (٢,٢٧%) من إجمالي مساحة القضاء، وناحية الشهيد عزّ الدين سليم (الهوير، العز) سابقاً^(*)، تقع في الجزء الشرقي من قضاء المدينة، ويبلغ عدد سكّانها (٦٧,٢٠٣) نسمة، وبنسبة (٢٩%) والمساحة قدرها (٥٠٣) كم٢، أي: بنسبة قدرها (٥٠,٩%) من إجمالي مساحة القضاء، وأخيراً ناحية الإمام الصادق عليه السلام (طلحة) سابقاً^(*)، وتقع في الجزء الغربي من قضاء المدينة،

الصناعات الحرفية في قضائي القرنه والمدينة دراسة جغرافية

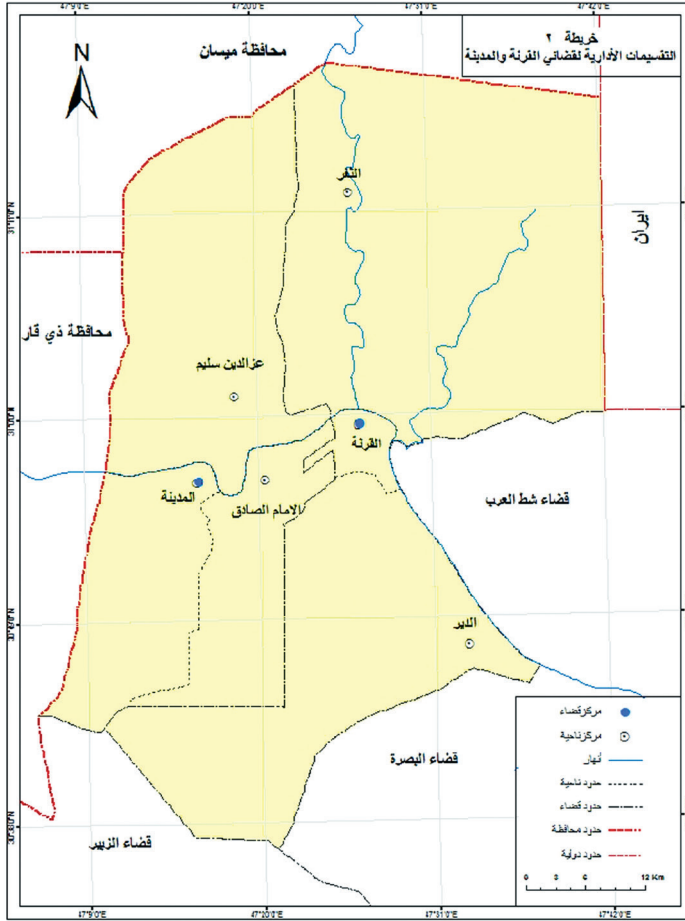
ويبلغ عدد سكانها (٨٦،١٢٠) نسمة، ونسبة (٣٧٪)، وتشغل حيزاً مكانياً بمساحة (٢١٧) كم٢، ونسبة قدرها (٢١،٩٪) من إجمالي مساحة القضاء. (لاحظ جدول رقم (٢)).

جدول رقم (٢) الوحدات الإدارية وعدد سكانها، والمساحة، في قضاء المدينة لعام (٢٠١٥م)

الوحدة الإدارية	عدد السكان	النسبة %	المساحة (كم٢)	النسبة (%)	موقعها من القضاء
مركز قضاء المدينة	٧٧٢٧٩	٣٣،٦	٢٦٩	٢٧،٢	شمالي غربي القضاء
ناحية عز الدين سليم	٦٧٢٠٣	٢٩	٥٠٣	٥٠،٩	شرقي القضاء
ناحية الإمام الصادق <small>عليه السلام</small>	٨٦١٢٠	٣٧	٢١٧	٢١،٩	غربي القضاء
المجموع	٢٣٠٦٠٢	١٠٠	٩٨٩	١٠٠	

من عمل الباحث بالاعتماد على: (١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج المسح لشبكة الإعلام لعام ٢٠١٥م. (٢) محمد أطخيش ماهود المالكي، قضاء المدينة دراسة في الجغرافية الإقليمية، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٩م: ص ١٤.

للموقع الجغرافي للقضاة أهمية كبيرة، فهو يتوسط المحافظات الجنوبية، وخاصة محافظتي (ميسان وذي قار) كذلك مع مركز محافظة البصرة، سواء في جلب المادة الأولية الداخلة في صناعتها، مثل: جلب مادة الكوالح المستعملة في جرشها في مجارش قضاء القرنه، كما تتعدى منتجات هذه الصناعات إلى أسواق المحافظات المجاورة، ومركز محافظة البصرة. يتمتع القضاة بموقع استراتيجي مهم، فهما يمثلان حلقة وصل بين مركز محافظة البصرة والمحافظات الجنوبية



المصدر : جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة البصرة الإدارية، مقياس الرسم (١ : ٥٠٠٠٠٠٠)، بغداد، (٢٠٠٨م).

المجاورة المتمثلة بمحافظتي (ميسان، وذي قار)، ما ساعد في سهولة الارتباط بين مركز محافظة البصرة من جهة، وبين القضائين والمحافظات المجاورة، كمحافظة ذي قار وميسان من جهة أخرى، ومن ثم سهولة تصريف المنتجات،

وسهولة النقل، وساعد - كذلك - على انسيابية نقل المواد الأولية، والترابط بين القضائين، وتبادل المنفعة بينهما.

٢- المادة الأولية

إن جوهر الصناعة هو تغير شكل المادة من حالة إلى أخرى، لتزداد منفعتها للإنسان، أي: لتزداد قدرتها على إشباع حاجات الإنسان، وهي إما أن تكون خامات زراعية، أو نباتية، أو غابية، أو معدنية، أو سلعاً نصف مصنعة، أو تامة التصنيع^(٩). وهناك مسائل عديدة مهمة ترتبط بعامل المواد الأولية، كموقع المواد الأولية، وأماكن تواجدها لبعض الصناعات، واعتمادها مصدراً في توفير المادة الأولية، وطبيعتها، وحجمها، ووزنها، وقيمتها، وتكاليف نقلها^(١٠).

وتتنوع وتتعدد المادة الأولية الداخلة في الصناعات؛ إذ إن لكل صناعة مادة أولية خاصة بها، وتختلف طريقة الحصول عليها في الوقت الحاضر عنه في الماضي؛ وذلك بسبب الظروف التي يمرُّ بها العراق، وأن تكاليف الحصول عليها اختلفت؛ إذ أصبحت أكثر كلفة عن السابق^(١١). إن أسعار المواد الأولية تميل إلى الارتفاع وعدم الثبات؛ إذ إن معظم المواد الأولية مستوردة من خارج القطر، وتختلف نسبة المادة الأولية الداخلة في الصناعة حسب إنتاجية المعمل، التي تعتمد على الطلب على المنتجات التي يقوم بإنتاجها، وتختلف كمية المادة الأولية الداخلة في الصناعة حسب نوع الصناعة ومنتجاتها، ويعتمد ذلك على مدى الطلب من قبل السكّان عليها، الذي بدوره يتأثر بمجموعة من العوامل، أهمها: المستوى المعاشي للسكّان، الذي يتأثر - أيضاً - بمعدّل دخل الفرد من

الدخل القومي. وأغلب المواد المستخدمة في الصنّاعة هي موادّ محلّية متوافرة في القضاءين، كالحليب لصناعة الأجبان، أو البرديّ، الذي يوافر المادّة الأولى وللخريط وصنّاعته، أو سعف النّخيل لصناعة المكاس والمهاف اليدويّة، والقصب لصناعة البواري، وغيرها.

أمّا بالنسبة إلى الثروة الحيوانية، فيحوي القضاءان أعداداً لا بأس بها، كما في الجدول (٣)؛ إذ بلغت أعدادها في قضاء القرنة (٧٢١٧٨) رأساً من إجمالي محافظة البصرة، والبالغة (٢١٩٢٩١) رأساً، بينما بلغت في قضاء المدينة (٣٢٢٤٧) رأساً. وتوافر هذه الثروة الحيوانية العديد من الموادّ الأولى، في مقدّماتها مادّة الحليب الداخلة في صناعة الأجبان.

جدول رقم (٣) أعداد الثروة الحيوانية في قضائي القرنة والمدينة لسنة (٢٠١٥م)

الوحدة الإدارية	أعداد الأبقار	أعداد الأغنام	أعداد الجاموس	أعداد الإبل	أعداد الماعز	المجموع
قضاء القرنة	٢٣٤٣٨	٧٩٦٦	٣٩١٦١	١٨	١٥٩٥	٧٢١٧٨
قضاء المدينة	١٤٤٢٦	٧٣٣٧	١٠٢٤٨	٥٠	١٨٦	٣٢٢٤٧
محافظة البصرة	٦٤٤٠٧	٦٧٥٣٣	٧٠٩٧٧	٥٨٧٣	١٠٥٠١	٢١٩٢٩١

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مديرية زراعة محافظة البصرة، قسم الثروة الحيوانية، (بيانات غير منشورة)، (٢٠١٥م).

٣- المناخ

للمناخ بعناصره المختلفة تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على الصنّاعة؛ إذ إنّ تأثير عناصر المناخ في الصنّاعة بصورة مباشرة من خلال تأثير درجات الحرارة

والرطوبة على درجة راحة الإنسان وإمكاناته الجسمية، ويزداد الطلب على بعض الصناعات نتيجة تأثير المناخ، ويؤثر بصورة غير مباشرة على الإنتاج الزراعي وبشكل مباشر على منتجاته النباتية والحيوانية التي تستعمل في الصناعة. ويؤثر المناخ على عمل المعامل سلباً وإيجاباً لبرودة الجو وعدم حاجة السكان إليها، فتكون بذلك موسمية في إنتاجها. وبعض الصناعات الحرفية، كصناعة تنور الطين يتم إنتاجها طوال العام للطلب المستمر عليها، ولكنها مع ذلك تتأثر بالظروف الجوية؛ إذ يتوقف الإنتاج في الأيام الممطرة والأيام الغائمة؛ وذلك لحاجتها إلى الإشعاع الشمسي اللازم لجفاف المنتج وتماسكه، وإن الأمطار الغزيرة تؤدي إلى تلف المنتج وتوقف الإنتاج.

ويبلغ المعدل السنوي لزاوية السقوط الشمسي في مدينة البصرة (٦٠،٨)، وتصل أقصاها في شهري حزيران وآب، بمقدار (٨٢،٧) و (٨٣،٧) على التوالي، بينما تبلغ أدناها في شهر كانون الأول لتبلغ (٣٥،٧)، ويرتبط مع زاوية السقوط مقدار الإشعاع الشمسي؛ إذ يبلغ المعدل العام لكمية الإشعاع الشمسي (٤٧٦،٦) سعرة/سم^٢/يوم، ويصل أقصاها في شهر حزيران ليلغ (٦٥٣،٥) سعرة/سم^٢/يوم، وأدنى معدل في شهر كانون الأول (٢٧٢،٥) سعرة/سم^٢/يوم، كما في جدول رقم (٤).

ويتبين من الجدول رقم (٥) تباين معدلات درجات الحرارة في مدينة البصرة؛ إذ يبلغ المعدل السنوي العام (٢٦،٦)م، وترتفع أقصاها في شهري تموز (٣٨،٢)م، وآب (٣٧،٩)م، وتنخفض إلى أدناها في شهر كانون الثاني، بمقدار (١٣،١)م، وشهر كانون الأول، بمقدار (١٤،٤)م، بينما يبلغ المعدل السنوي

لدرجة الحرارة العظمى (٣٣،٤)م، في حين يصل أقصاها في شهري تموز وآب لتبلغ (٤٦،٤)م، و(٤٦،٥)م على التوالي، ويبلغ المعدل السنوي لدرجة الحرارة الصغرى (١٩،٦)م، وتصل أدناها في شهري كانون الثاني وكانون الأول لتبلغ (٧،٦)م، و(٩،٣)م.

جدول رقم (٤): المعدلات الشهرية لزوايا سقوط الإشعاع الشمسي، وطول النهار النظري والفعلي (ساعة/يوم)، وكمية الإشعاع الشمسي (سعره/سم^٢/يوم) في مدينة البصرة، للمدة (١٩٨٣-٢٠١٥م).

الشهور	زوايا الإشعاع الشمسي (الدرجة)	ساعات السطوع النظرية (ساعة/يوم)	ساعات السطوع الفعلية (ساعة/يوم)	كمية الإشعاع الشمسي (سعره/سم ^٢ /يوم)
كانون الثاني	٣٧،٧	١٠،٢٧	٦،٦	٢٩٢،٠
شباط	٤٦،٧	١١،٠٩	٧،٤	٤١٢،٦
آذار	٥٧،٧	١١،٥٨	٨	٤٣٦،٥
نيسان	٦٩،٧	١٢،٥٣	٨،٤	٥٢٨،٧
مايس	٧٨،٧	١٣،٤٠	٩،٦	٦٣١،٢
حزيران	٨٢،٧	١٤،٠٤	١١،٣	٦٥٣،٥
تموز	٨٠،٧	١٣،٥٣	١١	٦٣٥،٩
آب	٨٣،٧	١٣،١٠	١١	٥٨٦،٧
أيلول	٦٣،٧	١٢،٢٢	١٠،٤	٥٢٢،٧
تشرين الأول	٥١،٧	١١،٢٨	٨،٩	٤٢٢،٦
تشرين الثاني	٥٠،٧	١٠،٣٩	٧،٥	٣٢٤،٦
كانون الأول	٣٥،٧	١٠،١٤	٦،٦	٢٧٢،٥
المعدل السنوي	٦٠،٨	١١،٩	٩	٤٧٦،٦

الصناعات الحرفية في قضائي القرنه والمدينة دراسة جغرافية

المصدر: وزارة النقل العراقية، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، (٢٠١٥م).

جدول رقم (٥): المعدلات الشهرية لدرجات الحرارة الاعتيادية والصغرى والعظمى (م) في مدينة البصرة، للمدة (١٩٨٣-٢٠١٥م).

الشهور	معدلات درجات الحرارة (م)	معدلات درجات الحرارة الصغرى (م)	معدلات درجات الحرارة العظمى (م)
كانون الثاني	١٣،١	٧،٦	١٨،٢
شباط	١٥،٦	٩،٨	٢١،٣
آذار	٢٠،٢	١٤	٢٦،٣
نيسان	٢٦،٥	٢٠	٣٢،٩
مايس	٣٢،٩	٢٥،٩	٣٩،٨
حزيران	٣٦،٣	٢٨،٣	٤٤،٢
تموز	٣٨،٢	٢٩،٩	٤٦،٤
آب	٣٧،٩	٢٩،٣	٤٦،٥
أيلول	٣٤،٦	٢٥،٦	٤٢،٨
تشرين الأول	٢٨،٩	٢١،٢	٣٦،٥
تشرين الثاني	٢٠،٥	١٤	٢٦،٩
كانون الأول	١٤،٤	٩،٣	١٩،٥
المعدل السنوي	٢٦،٦	١٩،٦	٣٣،٤

المصدر: وزارة النقل العراقية، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، (٢٠١٥م).

وبذلك يكون للمناخ تأثير سلبي وإيجابي على صناعات منطقة الدراسة، إمّا بنشاطها وحيويتها، أو توقفها عن العمل، أو موسميّتها، حسب نوع الصناعات

وطبيعة عمليّاتها الصنّاعيّة.

٤- الأيدي العاملة

يُعدُّ عامل السكّان من عوامل قيام الصنّاعة المهمّة، فالصنّاعة تقوم على مدّخراتهم، وتعمل بجهودهم، وتنتج من أجلهم؛ لذلك، فإنّ قيام الصنّاعة وتوطّنها يتطلّب توافر الأيدي العاملة ذات الأجور المنخفضة نسبياً من جانب، وتوافر المهارات المتنوّعة من جانب آخر، وهذا يعتمد على طبيعة الصنّاعة نفسها، فبعضها يحتاج إلى أعداد كبيرة، وبعضها الآخر يهتمُّ بالمهارة الفنيّة. عموماً، فإنّ المناطق المزدهمة بالسكّان توافر تلك المتطلّبات الصنّاعيّة من الأيدي العاملة، وحسب ما تحتاجه منهم، وعلى اختلاف مستوياتهم^(١٢). وترتبط القوى العاملة -وهي جزء من السكّان- بعملية الإنتاج والاستهلاك، وعندما يزداد حجم السكّان، فإنّ احتمال توافر القوى العاملة بأعداد كبيرة يصبح قوياً، وإذا ازداد عرض الأيدي العاملة في السوق، فإنّ هذا الأزداد يشكّل عنصر جذب لتركز المواقع الصنّاعيّة بالقرب منها، وذلك لضمان تلبية حاجات المعامل من العاملين بمختلف فئاتهم من جهة، ولسهولة الحصول على العمّال ذوي الأجور المنخفضة من جهة ثانية^(١٣).

بلغ عدد السكّان في قضاء القرنة سنة (٢٠٠٩م) (٢٤١٤٩٠) نسمة، وقضاء المديّنّة (١٩٩٨٩١) نسمة من مجموع سكّان المحافظة، والبالغة (٢٤٠٥٤٣٤) نسمة. أمّا في عام (٢٠١٤م)، فبلغ سكّان قضاء القرنة (٢٧٣٣١٢) نسمة، وقضاء المديّنّة (٢٢٥٤١٣) نسمة، من مجموع سكّان المحافظة البالغ

(٢٧٤٤٧٥٨) نسمة.

إنّ عدد السكّان في القضائين ومحافظة البصرة أخذ بالزيادة؛ بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة من المحافظات المجاورة المتمثلة بمحافظتي (ميسان، وذي قار) إلى محافظة البصرة، باعتبار توافر فرص العمل للمهاجرين إليها؛ كونها تمثل عاصمة العراق الاقتصادية. (لاحظ جدول رقم (٦)).

ويتباين دور العمّال في توطن الصّناعة تبعاً لحاجة النشاط الصّناعي منها، سواء من حيث نوعها، أم حجمها، فبعضها يتطلّب أعداداً كبيرة من العمّال غير الماهرين، وأخرى تتطلّب عمّالاً ماهرين بأعداد قليلة، فيما لا تزال هناك صناعات متباينة في حاجتها لكلا النوعين من الأيدي العاملة، الماهرة وغير الماهرة^(١٤).

جدول رقم (٦): تطوّر أعداد السكّان في قضائي القُرنة والمديئة ومحافظة البصرة، للمدّة (٢٠٠٩-٢٠١٤م)

القضاء	السكّان لسنة ٢٠٠٩	السكّان لسنة ٢٠١٠	السكّان لسنة ٢٠١١	السكّان لسنة ٢٠١٢	السكّان لسنة ٢٠١٣	السكّان لسنة ٢٠١٤
القُرنة	٢٤١٤٩٠	٢٤٧٧٦٥	٢٥٤٢٣٩	٢٦٠٤٦٤	٢٦٦٨٢٢	٢٧٣٣١٢
المدّيئة	١٩٩٨٩١	٢٠٥٠٧١	٢١٠٤٢٨	٢١٥٣٢٧	٢٢٠٣٢٢	٢٢٥٤١٣
محافظة البصرة	٢٤٠٥٤٣٤	٢٤٦٨٣٢٨	٢٥٣٢٨٣١	٢٦٠١٧٩٠	٢٦٧٢٤٢٥	٢٧٤٤٧٥٨

المصدر: دائرة التخطيط في محافظة البصرة، شعبة الإحصاء، (بيانات غير منشورة)، (٢٠١٤م).
ويختلف عدد الذكور والإناث حسب نوع الصّناعة، وفي منطقة الدراسة يتباين عدد سكّان مركز القضاء والنواحي التابعة له، (لاحظ جدول (٧))؛

إذ إنَّ أعلى نسبة للذكور تمثَّلت في مركز قضاء القرنة بنسبة (٢٧٪)، وتأتي في المرتبة الثانية ناحية الدَّير بنسبة (٢١٪)، واحتلَّت ناحية الإمام الصادق عليه السلام المرتبة الثالثة بنسبة (١٧٪)، في حين احتلَّت المرتبة الرابعة مركز قضاء المديَّنة، وبنسبة (١٥٪)، واحتلَّت المرتبة الخامسة ناحية عزِّ الدَّين سليم، وبنسبة (١٣٪)، واحتلَّت المرتبة السادسة والأخيرة ناحية الثَّغر، بنسبة (٧٪).

جدول رقم (٧): أعداد السكَّان في قضائي القرنة والمديَّنة بحسب النوع، وبحسب الوحدات الإدارية لسنة (٢٠١٥م)

الوحدات الإداريَّة	ذكور	إناث	النسبة٪ للذكور	النسبة٪ للإناث
مركز قضاء القرنة	٦٨٥٧٣	٦٨٦٧٥	٢٧٪	٢٨٪
ناحية الدَّير	٥٣٣٨٠	٥١٥٢٣	٢١٪	٢٠٪
ناحية الثَّغر	١٩٣٤٣	١٨٤٤١	٧٪	٧٪
مركز قضاء المديَّنة	٣٩١٩٩	٣٨٠٨٠	١٥٪	١٥٪
ناحية عزِّ الدَّين سليم	٣٤٠٧٠	٣٣١٣٣	١٣٪	١٣٪
ناحية الإمام الصادق <small>عليه السلام</small>	٤٣٥٢٦	٤٢٥٩٣	١٧٪	١٧٪
المجموع	٢٥٨٠٩١	٢٥٢٤٤٦	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج المسح لشبكة الإعلام لعام (٢٠١٥م).

إنَّ السكَّان في قضاء المديَّنة يوافر أيدي عاملة تُسهم في العمل في القطاع الصَّناعي، أي لا توجد مشكلة من ناحية الأيدي العاملة، وكذا نلاحظ ارتفاع

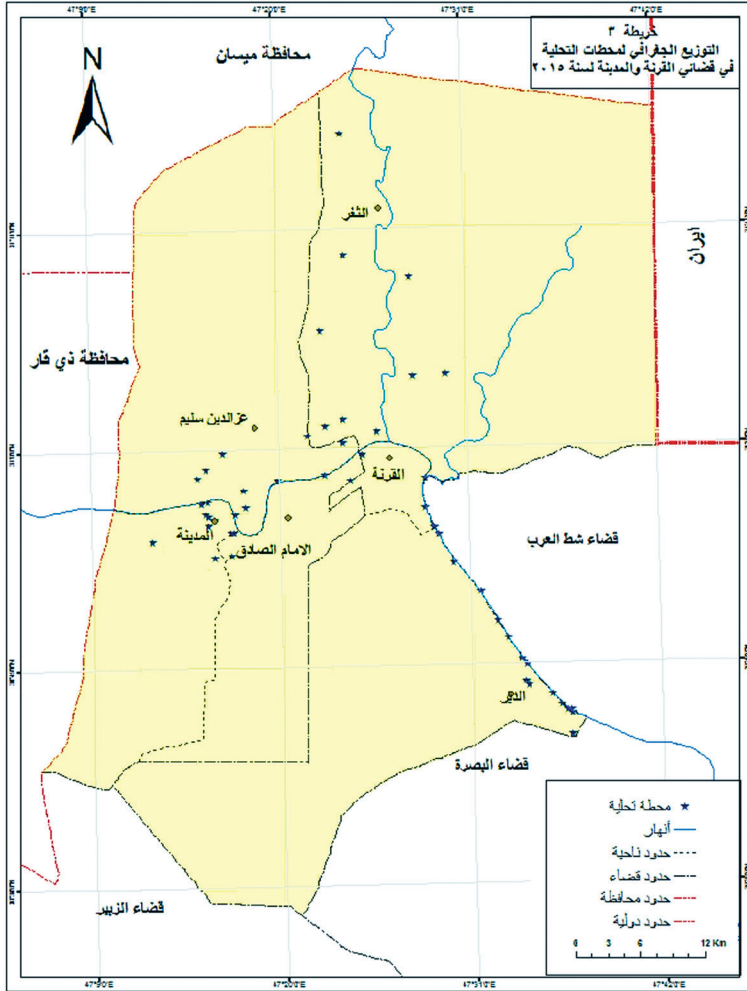
نسبة سنّ الشباب وفتتهم، التي تُعدُّ رافداً مهماً للصناعات الحرفية في القضاء، بوصفها القوى العاملة والمقبلة في القضاء على حساب الفئات الأخرى، أمّا بالنسبة إلى العمّال المشتغلين، فيختلف من صناعة إلى أخرى.

٥- المياه

تُعدُّ وفرة المورد المائيّ ضروريةً للكثير من الصناعات، سواء في توليد البخار والتبريد، أم بوصفها مادةً أوليةً خام لبعض الصناعات؛ لذلك، فإنّ توافر المياه للمنشأة له جانب من الأهمية^(١٥). تدخل المياه بوصفها مادةً أوليةً في كثير من الصناعات الغذائية، مثل: صناعة الجبن؛ إذ تصل فيها نسبة المياه بمقدار (٤٥٪)، ويشترط أن تكون المياه المستعملة في العمليات الصناعية نقيّة، وصالحة للاستعمال، ويتمّ الحصول عليها من محطّات التحلية الموجودة في القضائين. ويخترق قضاء القرنين نهر دجلة والفرات، مكوّنين شطّ العرب، ما ساعد على إقامة أعداد كبيرة من محطّات تحلية وتنقية المياه، ويخترق نهر الفرات قضاء المدينة، وقد أُقيمت عليه محطّات تحلية المياه، (لاحظ خريطة (٣))، ما عمل هذا على توفير المياه للمعامل الصناعية؛ إذ إنّ بعض منشآت الثلج تحتوي فيها وحدة المعالجة (R.O) (التناضح العكسي)، فقد بلغت معامل تصفية المياه في قضاء القرنين (٦٤) منشأة، وبلغت طاقتها الإنتاجية (٢٥, ١١٨٧٨٠) م^٣/ساعة، أمّا قضاء المدينة، فبلغت (٣٩) معملاً، وبطاقة إنتاجية قدرها (٣٧٥, ٩٦٦٧٤) م^٣/ساعة؛ إذ يخترق نهر دجلة قضاء القرنين من جهة الشمال متّجهاً نحو الجنوب، ويلتقي بنهر الفرات في مركز قضاء القرنين، ويبلغ طوله من نقطة دخوله حتّى التقائه بنهر

الفرات حدود (٤٧ كيلو متراً)، ويتباين عرضه بين (٣٠ متراً) في شمال منطقة الدراسة إلى (١٦٠ متراً) عنده نقطة التقائه بنهر الفرات، ويبلغ معدّل منسوب مياه نهر دجلة في منطقة الدراسة لعام (٢٠١٤م) (٢٦،٦ متر٣)، وبمعدّل ملوحة (٢،٢١) ديسمنز/ متر^(١٦). أمّا نهر الفرات، فيدخل المنطقة في أجزائها الغربيّة قادماً من محافظة ذي قار، ويجري لمسافة تقرب من (٤٢ كم) في منطقة الدراسة، حتّى يلتقي بنهر دجلة عند بداية مدينة القُرنه^(١٧)، وبأُتساع يتراوح ما بين (٥٠ - ٢٠٠ متر)^(١٨)، وبعمق (٣-٧م)^(١٩)؛ إذ يبلغ معدّل منسوب مياه نهر الفرات في المنطقة (٢٣ متراً)، وبمعدّل ملوحة (٣،٢ ديسمنز/ متر) لعام (٢٠١٤م)^(٢٠)؛ إذ إنّ نهر الفرات في الوقت الحاضر يستمدّ مياهه من نهر دجلة في قضاء القُرنه، أمّا شطّ العرب، فيتكوّن من التقاء نهري دجلة والفرات، ويجري بالاتجاه الجنوبيّ الشرقيّ ليصبّ في الخليج العربيّ عند مدينة الفاو لمسافة (١٩٥ كم)، وبمعدّل انحدار (١،٥ سم/ كم)، فيما يبلغ طوله في منطقة الدراسة (٦٠ كم)، أمّا اتساعه، فيتراوح بين (٢٥ متر) إلى (٢٥٠٠ متر) في المصبّ^(٢١)، أمّا أعماقه، فتتغيّر تبعاً لتغيّر المواقع وحالات المدّ والجزر؛ إذ تتراوح ما بين (٨-١٥ متراً)، ويبلغ عدد الجداول التي تتفرّع منه من الضفّة الغربيّة لنهر شطّ العرب ضمن منطقة الدراسة، (١٨) جدولاً، بطول إجماليّ بلغ (٣٩ كم)، تُستعمل لريّ البساتين على جانبي النهر باستغلال ظاهرة المدّ والجزر التي يتأثر بها شطّ العرب إثر اتّصاله بالخليج العربيّ، التي تؤثر بدورها في خصائص المياه كمّاً ونوعاً^(٢٢).

الصناعات الحرفية في قضائي القرنة والمدينة دراسة جغرافية



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على رند عدنان ديوان السعيدان، صناعة تنقية وتحلية المياه في محافظة البصرة وأفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٥م: ص ١٨٤-١٨٦.

وللأهوار (*) أهميّة للصناعات، وخاصة الصناعات التي تستخدمها كوسط لعملها ونشاطها، كصناعة وسائط النقل المائي؛ إذ إنّ ارتفاع المياه في الأهوار يؤديّ إلى زيادة تصريف إنتاج معاملها، وعلى العكس في حالة انخفاض مناسيب مياه الأهوار أو جفافها، فإنّه يؤديّ إلى قلة الطلب عليها، وانعدام وسط تحرّكها ونشاطها؛ كونها تستخدم واسطة للتنقل في بيئة الأهوار واستخدامها لأغراض الصيد، أو جني العلف للحيوانات وجلبه، مثل: القصب، والبردي، والحشائش. وتستخدم -أيضاً- في توفير هذه المواد لبناء البيوت والمساكن في بيئة الأهوار.

٦- رأس المال

تتطلب الصناعة الحديثة آلات ومكائن ضخمة غالية الثمن، ووسائط نقل لنقل المنتجات والموادّ الأوّليّة، وكذلك مساحة من الأرض لإقامة المعمل، وتحتاج أموالاً لشراء الوقود والموادّ الأوّليّة، وأجور العمّال، وتكاليف الخدمات العامّة التي يقدّمها المعمل للعاملين فيها، وكلّها تستلزم توافر استثمارات عالية قبل البدء بالعملية الصناعيّة.

ويحتاج أيّ نشاط اقتصاديّ إلى رأس المال، سواء لشراء الموادّ الخام التي يعتمد عليها في العملية الإنتاجيّة، أم للحصول على المكائن والمعدّات والآلات اللّازمة لإنجاز العملية الإنتاجيّة الصناعيّة، أم لشراء الأرض التي يُقام عليها المعمل، وبذلك يكون رأس المال أحد أهمّ مستلزمات الصناعة؛ وإنّ أهميّة رأس المال بوصفه أحد عوامل التوطنّ الصناعي، لا ترجع إلى النقود التي ينبغي توافرها

لإنجاز العملية الإنتاجية فقط، بل ترجع بالدرجة الأساس إلى ضرورة توفير احتياجات الصناعة^(٢٣)، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف رأس المال من حيث علاقته بالإنتاج بأنه: الثروة الناتجة عن عمل سابق، التي تُستخدم في إنتاج ثروة أخرى، وبالإمكان تقسيم رأس المال كعنصر إنتاجي على نوعين^(٢٤):

أ- رأس المال الثابت: ويقصد به جميع الموجودات الثابتة (الآلات، المعدات، المكائن، الإنشاءات، وغيرها)، التي تستخدم عدة مرّات في العملية الإنتاجية من دون الحاجة إلى تغييرها في كلّ مرّة، وهو غير قابل للنقل أو التحرك إلاّ تحت ضغوط هائلة.

ب- رأس المال النقديّ (المتغير): يُقصد به المبالغ النقدية اللازمة لتمويل العملية الإنتاجية، كتسديد أجور العمّال، وشراء الموادّ الأولية، وتسديد تكاليف النقل. وتزداد احتياجات الصناعة إلى رأس المال كلّما كبر حجم المعمل واتجه إلى استخدام الآلات والمعدات المتطورة اللازمة لإنشاء المعمل، ويتوقف هذا بالدرجة الأساس على طبيعة الصناعة ونوعها، فصناعة وسائط النقل المائي تحتاج (١٠) مليون دينار، لإنشاء معاملها.

وإنّ رأس المال المستخدم في إنشاء المنشآت وإدارة العملية الإنتاجية هو تابع للقطاع الخاصّ، ولا دخل للدولة في إنشاء المنشآت وإقامتها؛ لكونها صناعات صغيرة، وتكاليف إنشائها مناسبة لذوي رؤوس الأموال من الأفراد، وذلك بغية الكسب وتحقيق الأرباح، واستثمار أموالهم في هذه الصناعات؛ لما لها من مردود اقتصادي مهمّ لهم، لتنمية أموالهم.

٧- النقل

يُعدّ النقل عاملاً مهماً وضرورياً لأيّ صناعة؛ إذ إنّ تطوّر الصّناعة يتوقّف على وسائل النقل الرّخيصة والسّهلة والمتطوّرة تقنياً، بوصفها مكمّلاً للعملية الإنتاجية؛ فالسّلع لا بدّ من نقلها من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها، وإعادة الموادّ المتمثّلة في عمليات الإنتاج والسّلع منها، والعمليات المتعلّقة بنقلها وتوزيعها على الأسواق تختلف من صناعة لأخرى^(٢٥).

ويعرّف النقل بأنّه: مجموعة من الطرق والأساليب والوسائط والتقنيات والإجراءات التنظيمية والاقتصادية التي تهدف إلى نقل الإنسان ومنتجاته من مكان إلى آخر، ومن ثمّ أصبح هذا القطاع ذا خصوصية تميّزه عن بقية القطاعات الأخرى^(٢٦)؛ فإنّ طرق المرور المتمثّلة بطريق (بصرة - بغداد)، وطرق المرور (قرنة - مدينة - جبایش)، تسهّل حركة المرور والانتقال إلى المحافظات والأقضية المجاورة، وهذا يُساعد كثيراً في عملية تسويق المنتجات، والارتباط مع المحافظات والأقضية المجاورة، وجلب الموادّ الأولية التي تحتاجها الصّناعة بشكل كبير. وإنّ تجاوز القضائين يُساعد على سهولة الاتصال بينهما، وسرعة التنقل، ومن ثمّ إمكان تبادل الموادّ الأولية والأيدي العاملة، أو تصريف المنتجات وتسويقها ما بين القضائين.

يُعدّ النقل من مقومات الصّناعة الحديثة؛ لأنّ السّلع المنتجة لا تكون لها قيمة إلاّ بعد إيصالها إلى الأسواق الاستهلاكية؛ إذ يُساعد على قيام صناعات جديدة في المناطق التي تتوفر فيها تسهيلات النقل، وتساعد الصّناعات القائمة على

النمو وذلك بواسطة التسهيلات التي تقدمها لها من حيث تزويدها بالخدمات الضرورية، ومن مصادر عديدة، وبتكاليف معقولة، ومن ثمَّ إيصال منتجاتها إلى الأسواق المحليَّة^(٢٧)، فغيابه يعني فشلاً في استدامة الإنتاج، أو تعثراً في نموه، ومن ثمَّ فشلاً كاملاً في الأمد القصير، وحضوره يعني استمراراً في الإنتاج، وتعظيماً في الأرباح، وزيادة في المنافع الاقتصادية عامة، والرَّبحية خاصَّة^(٢٨)؛ إذ يتمُّ نقل المادَّة الأولى والمنتجات في منطقة الدِّراسة بواسطة السيَّارات الحوضيَّة، خاصَّة منتجات الحديد والخشب والألومنيوم بواسطة سيَّارة حوضيَّة سعة (٢-٤) طنّاً؛ لكونها كبيرة الوزن والحجم، وتوجد في منطقة الدِّراسة شبكة من طرق النقل، (لاحظ الجدول رقم (٨))، التي تؤدِّي دورها في نقل المنتجات

جدول رقم (٨): طرق النقل الرئيسيَّة والثانويَّة في قضاء المدينة لعام (٢٠١٥م)

ت	اسم الطريق	صنفة	طوله (كم)
١	طريق قرنة - ناحية الشهيد عزَّ الدين سليم - الجبايش	رئيسي	٢٢,٥
٢	طريق القرنة - ناحية الإمام الصادق <small>عليه السلام</small> - المدينة	رئيسي	١٥,٣
٣	طريق ٣١٦	ثانوي	٢٩,٩
٤	طريق ٧١٢	ثانوي	٢٩,١
٥	طريق مشروع المالحه (٧١٢)	ثانوي	٢٩,٩
٦	طريق الرميلة الشاليَّة	ثانوي	٢٥,٥
	المجموع		١٥٢,٢

المصدر: محمد طخيخ ماهود المالكي، قضاء المدينة دراسة في الجغرافية الإقليمية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كليَّة الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٩م: ص ٢٠٥.

للصناعات المختلفة، خاصة منها القابلة للكسر، التي تكلف كثيراً، كنقل الأثاث المنزلي، (لاحظ خريطة رقم (٤)).

لقد ساعدت هذه الطرق (الرئيسية، والفرعية) في عملية نقل المواد الأولية للمعامل الصغيرة، وخاصة أتمها تقع داخل الأحياء السكنية، والمحلات الصغيرة، وفي الوقت نفسه، ساعدت على نقل منتجات هذه المعامل إلى الأسواق المحلية داخل القضاء نفسه، أو إلى سوق محافظة البصرة أو خارجها، على الرغم من وجود هذه الشبكة الواسعة من طرق النقل في منطقة الدراسة، إلا أتمها لا تفي بالغرض، وتحتاج إلى تطوير وإعادة تأهيل، خاصة أن الصناعات الصغيرة تنتشر بين الأحياء السكنية والأزقة، ومعظم هذه الطرق ترابية وغير مؤهلة وريثة، تتعرض للأمطار، فتصبح موحلة تعرقل سير وسائط النقل المائي عليها، ما يؤدي إلى امتناع الكثير من أصحاب الوسائط من الدخول والسير على هذه الطرق داخل الأزقة والمحلات السكنية، وقد يؤدي إلى رفع أجور النقل.

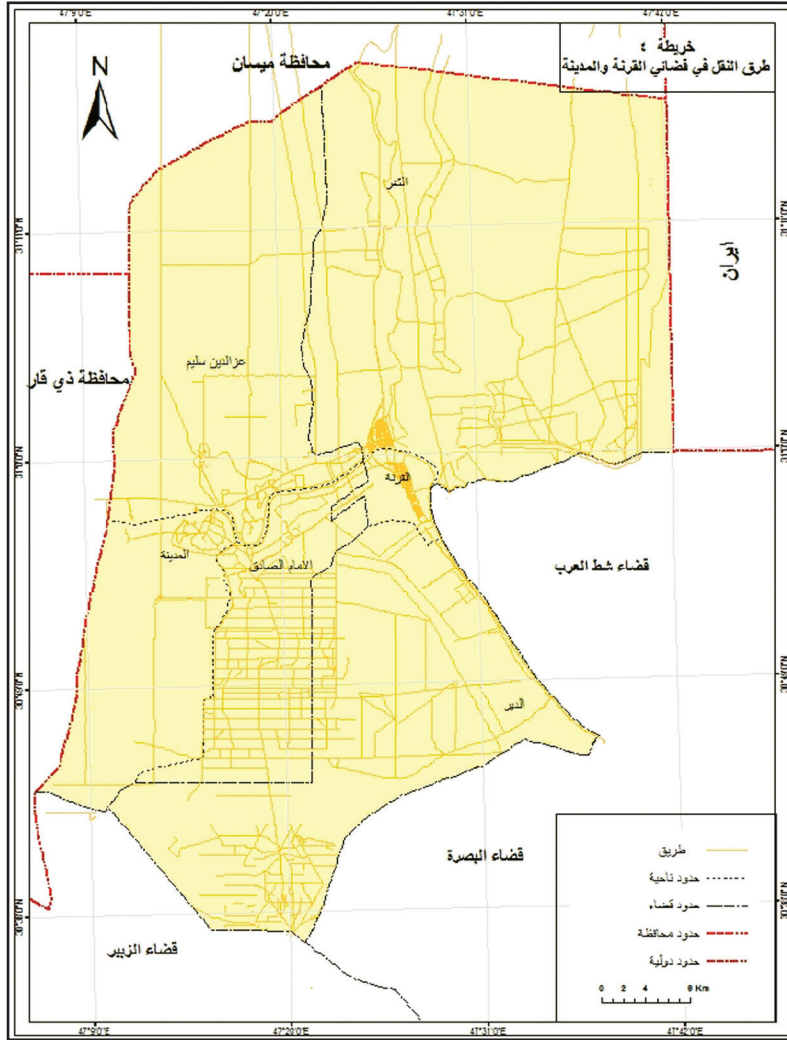
٨- السوق

يشكل السوق المحلي مقوماً مهماً خلال المراحل الأولى لتوطن الصناعة، ويعتمد حجم السوق المحلي على مؤشر حجم السكان ومستواهم المعاشي؛ لأنه يعطي دلالة على إمكان تصريف المنتجات الصناعية ضمن نطاق السوق المحلي للمعامل؛ أما السوق الإقليمي والخارجي، فهو يشكل مطلباً ضرورياً لاستمرار توطن الصناعة وتطورها خلال المراحل اللاحقة لتوطن الصناعة^(٢٩)؛ ويُعرف السوق بأنه مكان لبيع وشراء المواد الأولية، والمواد نصف المصنوعة، والمنتجات

الجاهزة الصنع^(٣٠).

وإنه يُعدُّ ضرورة لاستيراد الخامات، وكلّما سهلت عملية الوصول إلى السوق، كلّما نجحت الصّناعة، وكلّما زاد حجم السلعة بالنسبة إلى قيمتها، أثر في عملية التسويق^(٣١)؛ إذ إنّ سعة السوق تتأثر بعاملَي عدد السكّان والقدرة الشرائية؛ إذ تتركز في القضائين أعداد سكانية كبيرة تقدّر بـ (٤٩٨٧٢٥) نسمة لعام (٢٠١٤م)، ما يجعلها تمثّل سوقاً استهلاكياً جيّداً للصناعات التي توجد فيها. وإنّ هناك صناعات تتركز في السوق لعلاقتها بالمستهلك مباشرة، وإنّ الفرد يجبّد تناولها وهي طازجة، كالأجبان، وكذا صناعة وخياطة والملابس والعباءة الرجالية والندافة؛ لارتباطها المباشر بالمستهلك.

ويقلُّ ارتباط الصّناعة بمواضع الموادّ الأولية، ويزداد ارتباطها بالسوق؛ لأنّ معظمها يتمّ استيراده من خارج القضائين؛ أمّا تسويق المنتجات، فيكون داخل القضائين؛ لأغلبها، أمّا منتجات (المكانس، والطبك، والجن)، فيتّم تسويق نسبة كبيرة منها إلى مركز محافظة البصرة^(٣٢).



المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على: (١) محمد اطخيخ ماهود المالكي، قضاء المدينة دراسة في الجغرافية الإقليمية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٩م: ص ٢٠٥. (٢) مديرية بلدية قضاء القرنة.

٩- العامل الشخصي

يؤدّي هذا العامل دوراً مهماً في إقامة المنشآت الصناعيّة؛ إذ يفضّل أصحاب الأموال والمستثمرون استثمار أموالهم في هذه المعامل، حيث يقيمون؛ وذلك ليضمّنوا الإشراف بأنفسهم على سير العمل في تلك المنشآت الصناعيّة، وهذا الحرص نابغ من (٣٣):

١- كون القدرات الماليّة لأصحاب الأموال والمستثمرين الصناعيين المحليين محدودة جداً، لهذا فهم يحرصون دائماً على الإشراف على مجالات استثمار مدّخراتهم بأنفسهم.

٢- كون النهضة الصناعيّة حديثة النشوء في العراق، ولها مشكلاتها العامّة والخاصّة، وإنّ عناصر نجاح الصناعة لا تتوافر إلّا في مواقع محدودة من العراق، لهذا يتردّد أصحاب الأموال على توظيف أموالهم، أو إنشاء المنشآت الصناعيّة، في المناطق التي لا تتوافر فيها فرص الاستثمار الصناعيّة بشكل يضمن حقوقهم. ويختار صاحب رأس المال موقع منشأته بما يتناسب ورغبته الشخصية، حتّى وإنّ كان هذا الموقع غير مثاليّ للصناعة، فهو قد يكتفي بما يعتقده من أرباح معقولة- وهي نسبيّة- لنشاطه الصناعيّ في موقع معيّن يفضّله على مواقع أخرى محتملة، مع أنّها قد تحقّق له ربحيّة أعلى، هذا القرار قد يتخذ لدوافع شخصيّة شتى، منها مثلاً: تفضيله الإشراف الشخصي المباشر على المنشأة في موقع قريب، أو لأسباب نفسيّة واجتماعيّة، وهي عموماً اعتبارات يصعب قياسها، وتباين في أثرها من شخص لآخر (٣٤). ويظهر سبب التوطن للمعامل في منطقة الدراسة في أنّ بعضها تكون قريبة من سكنهم حتّى يتمكّنوا من الإشراف عليها، كما هو

الحال في صناعة شباك الصّيد، والندافة، والعباءة الرّجاليّة؛ ولكونها متوارثة من الآباء إلى الأبناء.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للصناعات الحرفيّة في قضائي القرنه والمدنيّة حسب الوحدات الإداريّة

يتأثر النشاط الصّناعي في توزيعه المكاني بمصادر الثروة الطبيعيّة والبشريّة والظروف الاقتصاديّة؛ نتيجة تباين هذه المصادر والظروف من مكان إلى آخر، وإنّ اختلاف توزيع هذا النشاط من مكان لآخر قد يظهر بشكل مدن صناعيّة منعزلة، أو قد يبدو بشكل امتداد إقليميّ كثيف.

إنّ هذه الاختلافات الإقليميّة، تبدأ من اتخاذ أصحاب الأعمال ومخططي المواقع الصّناعيّة القرارات الموقعيّة لصناعة معيّنة في أماكن محدودة دون أخرى، ومن هنا يتّضح التوزيع الجغرافي ويتّسع، وقد يتّخذ هذا التوزيع نمطاً معيّناً للتركز والانتشار، ويتّخذ نمطاً أقرب إلى الانتظام منه إلى العشوائيّة، أو قد يكون العكس، بهذه الطريقة تختار كلّ صناعة في توزيعها المكاني نمطاً خاصاً مميّزاً لها، ومن اجتماع هذه الأنماط يتّضح واقع التركيب الاقتصاديّ لمناطق الصّناعة.

١- الصناعات الحرفيّة في قضاء القرنه

تتوزع الصناعات الحرفيّة في القضاء بصورة غير متوازنة، وتعدّ ذات أهميّة اقتصاديّة للسكان؛ لكونها تعمل على إشباع حاجاتهم اليوميّة، فضلاً عن أنّ معظمها يعمل فيها النّساء، نلاحظ من الجدول رقم (٩)، والشّكلين (١) و(٢)،

أن القضاء يحتوي على مجموعة من الصناعات الحرفية بلغت (١٥٥) منشأة، ويعمل فيها (١٩٠) عاملاً، احتلت صناعة الألبان المرتبة الأولى بواقع (٤٣) منشأة، ونسبة (٢٧،٧٪) من مجموع الصناعات الحرفية في القضاء، ويعمل فيها (٤٣) عاملاً، ونسبة (٢٢،٦٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (١٢٠ كغم/ شهر)، وجاءت في المرتبة الثانية صناعة تنور الطين بواقع (٢٤) منشأة، ونسبة (١٥،٥٪) من مجموع الصناعات الحرفية في القضاء، ويعمل فيها (٢٤) عاملاً، ونسبة (١٢،٦٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (١٠ تنانير/ شهر)، واحتلت المرتبة الثالثة صناعة سمكرة السيارات بواقع (١٤) منشأة، ونسبة (٩٪) من مجموع الصناعات الحرفية في القضاء، ويعمل فيها (٤١) عاملاً، ونسبة (٢١،٦٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٣٠ سيارة)، واحتلت المرتبة الرابعة صناعة البواري بواقع (١٣) منشأة، ونسبة (٨،٤٪) من مجموع الصناعات الحرفية في القضاء، ويعمل فيها (١٣) عاملاً، ونسبة (٦،٨٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٦٠ بارية/ شهر)، واحتلت المرتبة الخامسة صناعة الألياف بواقع (١٠) منشآت، ونسبة (٦،٤٪) من مجموع الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (١٠) عمال، ونسبة (٥،٢٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (١٨٠ ليفة/ شهر)، واحتلت المرتبة السادسة صناعات: الطبك، والمكانس، فقد تساويتا في عدد المنشآت والعاملين بواقع (٩) منشآت في كل واحدة منهما، ونسبة (٥،٨٪) من مجموع الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٩) عمال في كل واحدة منهما، ونسبة (٤،٧٪) من مجموع العاملين

في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الطبك (١٥ طبكاً)، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة المكناس (١٨٠ مكنسة/ شهر)، بينما احتلت المرتبة السابعة صناعتا: الدوشمة للسيارات، وخياطة العباءة الرجالية، بواقع (٨) منشآت في كل واحدة منهما، وبنسبة (٥،٢٪) من مجموع الصناعات الحرفية، مع تباين في عدد العاملين؛ إذ يعمل في صناعة الدوشمة للسيارات (١٦) عاملاً، وبنسبة (٨،٤٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٦٠ سيارة/ شهر)، أما صناعة خياطة العباءة الرجالية، فيعمل فيها (٨) عمال، وبنسبة (٤،٢٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (١٠ عباة/ شهر)، واحتلت المرتبة الثامنة صناعة مقبض المنجل ونصاب المسحاة والكرك بواقع (٥) منشآت، وبنسبة (٣،٢٪) من مجموع الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٥) عمال، وبنسبة (٢،٦٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (١٥٠ وحدة من جميع أنواعه/ شهر)، واحتلت المرتبة التاسعة صناعات: الخريط، وشباك الصيد، والندافة؛ إذ تساوت في عدد المنشآت والعاملين بواقع (٤) منشآت في كل واحدة منها، وبنسبة (٢،٦٪) من مجموع الصناعات الحرفية في القضاء، ويعمل فيها (٤) عمال في كل واحدة منها، وبنسبة (٢،٢٪) من مجموع عدد العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الخريط (٥ كغم/ شهر)، بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية لصناعة شباك الصيد (٤٠ وحدة من جميع أنواعه/ شهر)، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الندافة (٢ مندر، و٣٠ و سادة، و١٠ جودلية/ شهر).

الصناعات الحرفية في قضائي القرنه والمدينة دراسة جغرافية

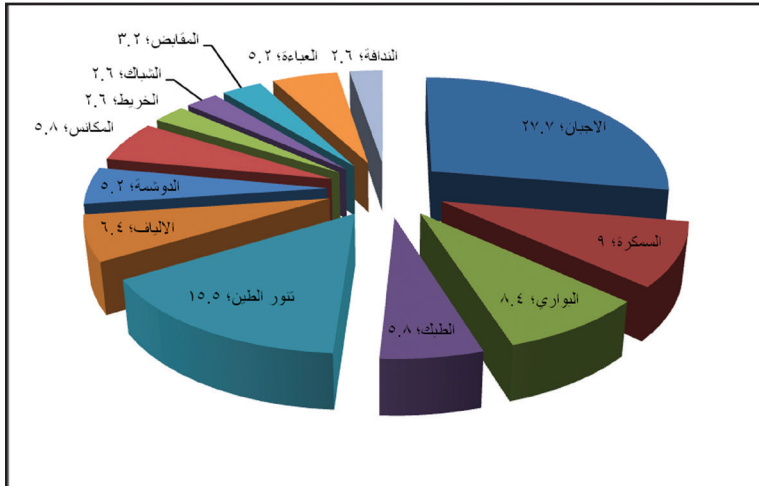
جدول رقم (٩): أعداد الصناعات الحرفية والعاملين فيها، وطاقها الإنتاجية، في قضاء القرنة لسنة (٢٠١٥م)

نوع الصناعة	عدد المنشآت	النسبة %	عدد العاملين	النسبة %	كمية الإنتاج (شهرياً) للمعمل الواحد
الأجبان	٤٣	٢٧,٧	٤٣	٢٢,٦	١٢٠ كغم
سمكرة السيارات	١٤	٩	٤١	٢١,٦	٣٠ سيارة
البواري	١٣	٨,٤	١٣	٦,٨	٦٠ بارية
الطبك	٩	٥,٨	٩	٤,٧	١٥ طبكاً
تنور الطين	٢٤	١٥,٥	٢٤	١٢,٦	١٠ تنانير
الألياف	١٠	٦,٤	١٠	٥,٢	١٨٠ ليفة
الدوشمة للسيارات	٨	٥,٢	١٦	٨,٤	٦٠ سيارة
المكانس	٩	٥,٨	٩	٤,٧	١٨٠ مكنسة
الخريط	٤	٢,٦	٤	٢,٢	٥ كغم
شباك الصيد	٤	٢,٦	٤	٢,٢	٤٠ وحدة من جميع نواعه
مقبض المنجل ونصاب المسحاة والكرك	٥	٣,٢	٥	٢,٦	١٥٠
خياطة العباءة الرجالية	٨	٥,٢	٨	٤,٢	١٠ عباءة
الندافة	٤	٢,٦	٤	٢,٢	٢ مندر و ٣٠ نخدة و ١٠ جودلية
المجموع	١٥٥	١٠٠	١٩٠	١٠٠	

المصدر/ الدراسة الميدانية.

شكل (١)

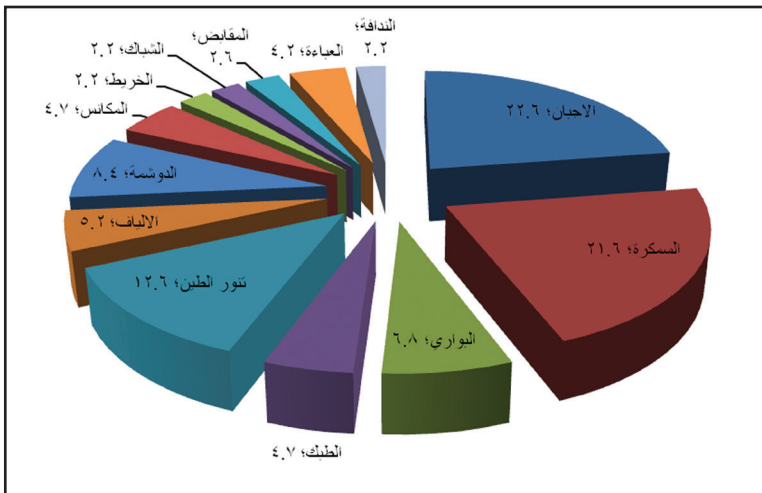
نسبة المنشآت في الصناعات الحرفية في قضاء القُرنة لسنة (٢٠١٥م)



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (٩).

شكل (٢)

نسبة العاملين في الصناعات الحرفية في قضاء القُرنة لسنة (٢٠١٥م)



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (٩)

أ- التوزيع الجغرافي للصناعات الحرفية في مركز قضاء القرنه

نلاحظ من الجدول رقم (١٠) وخريطة رقم (٦) أن الصناعات الحرفية في مركز قضاء القرنه بلغت (٣٣) منشأة، ويعمل فيها (٤٣) عاملاً، جاءت في المرتبة الأولى صناعة الأجان؛ فقد بلغت (١٠) منشآت، ونسبة (٤،٣٠٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (١٠) عمال، ونسبة (٣،٢٣٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (١٢٠٠ كغم/شهر)، واحتلت المرتبة الثانية صناعة خياطة العباءة الرجالية بواقع (٧) منشآت، ونسبة (٣،٢١٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٧) عمال، ونسبة (٣،١٦٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٧٠ عباءة/شهر)، في حين احتلت المرتبة الثالثة صناعة الدوشمة (٤) معام، ونسبة (١،١٢٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٨) عمال، ونسبة (٦،١٨٪) من مجموع العاملين، وبطاقة إنتاجية (٢٤٠ سيارة/شهر)، على حين احتلت المرتبة الرابعة صناعة سمكرة السيارات، والندافة، وصناعة المنجل، والمسحاة، والكرك، والألياف، بواقع (٣) منشآت لكل منها، ونسبة (٩٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، وتباينت أعداد العاملين فيها؛ إذ يعمل في صناعة سمكرة السيارات (٩) عمال، ونسبة (٢١٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٩٠ سيارة/شهر)، بينما يعمل في صناعة الندافة، وصناعة مقبض المنجل، ونصاب المسحاة، والكرك، والألياف، (٣) عمال في كل واحدة منها، ونسبة (٩،٦٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الندافة (٦ مندر كبير، و٩٠ وسادة، و٣٠ جودلية/شهر)،

بينما بلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة مقبض المنجل، ونصاب المسحاة، والكرك، (٤٥٠ وحدة من جميع أنواعها/ شهر)، أما الطاقة الإنتاجية لصناعة الألياف (٥٤٠ ليفة/ شهر).

ب- التوزيع الجغرافي للصناعات الحرفية في ناحية الدير

نلاحظ من الجدول رقم (١٠)، وخريطة رقم (٦)، أنّ الصناعات الحرفية في ناحية الدير بلغت (٦٩) منشأة، ويعمل فيها (٩٢) عاملاً؛ جاءت في المرتبة الأولى صناعة الإرجان بواقع (٢٥) منشأة، وبنسبة (٣٦,٣٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٢٥) عاملاً، وبنسبة (٢٧٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٣٠٠٠ كغم/ شهر)، واحتلت المرتبة الثانية صناعة سمكرة السيارات بواقع (١٠) منشآت، وبنسبة (١٤,٤٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٣٠) عاملاً، وبنسبة (٣٢,٧٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٣٠٠ سيارة)، على حين احتلت المرتبة الثالثة صناعة البواري بواقع (٧) منشآت، وبنسبة (١٠,١٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٧) عمال، وبنسبة (٧,٧٪) من إجمالي العاملين في الصناعات، وبطاقة إنتاجية (٤٢٠ بارية/ شهر)، واحتلت المرتبة الرابعة صناعة الطبك بواقع (٥) منشآت، وبنسبة (٧,٣٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٥) عمال، وبنسبة (٥,٥٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٧٥ طبكاً/ شهر)، واحتلت المرتبة الخامسة صناعتا: تنور الطين، والألياف؛ إذ بلغت (٤)

منشآت في كل واحدة منها، ونسبة (٥،٨٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل في كل واحد منها (٤) عمال، ونسبة (٤،٣٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة تنور الطين (٤٠ تنوراً/شهر)، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الألياف (٧٢٠ ليفة/شهر)؛ واحتلت المرتبة السادسة صناعتا: الدوشمة، والمكانس، بواقع (٣) منشآت في كل واحدة منها، ونسبة (٤،٤٪) من مجموع الصناعات الحرفية، وتباينت في أعداد العاملين فيهما؛ إذ يعمل في صناعة الدوشمة (٦) عمال، ونسبة (٦،٦٪)، وبطاقة إنتاجية (١٨٠ سيارة/شهر)، ويعمل في صناعة المكانس (٣) عمال، ونسبة (٣،٣٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٥٤٠ مكنسة/شهر)، واحتلت المرتبة السابعة صناعات: الخريط، وشباك الصيد، ومقبض المنجل، ونصاب المسحاة، والكرك؛ إذ بلغت (٢) منشآت في كل واحدة منها، ونسبة (٢،٩٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل في كل منها (٢) عاملان، ونسبة (٢،٢٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الخريط (١٠ كيلو/شهر)، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة شبك الصيد (٨٠ وحدة من جميع أنواعه/شهر)، أما الطاقة الإنتاجية لصناعة مقبض المنجل ونصاب المسحاة والكرك، فقد بلغت (٣٠٠ وحدة من جميع أنواعها/شهر)؛ واحتلت المرتبة الثامنة صناعتا: خياطة العباءة الرجالية، والندافة، بواقع (١) منشأة في كل منهما، ونسبة (١،٤٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل في كل واحدة منها (١) عامل واحد، ونسبة (١٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة

خياطة العباءة الرجالية (١٠ عباءة/ شهر)، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة النّدافة (٢ مندر كبير، و ٣٠ وسادة، و ١٠ جودلية/ شهر).

الصناعات الحرفية في قضائي القُرنة والمدينة دراسة جغرافية

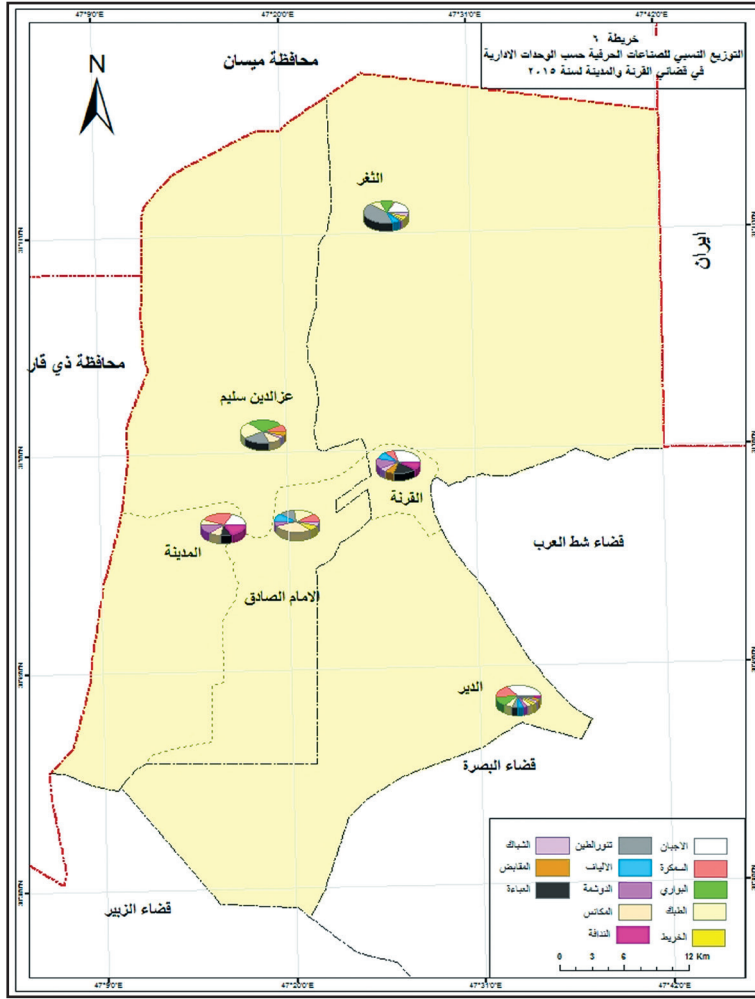
جدول رقم (١٠)

التوزيع الجغرافي للصناعات الحرفية وطاقاتها الإنتاجية في قضاء القُرنة حسب الوحدات الإدارية لسنة (٢٠١٥م)

نوع الصناعة	عدد المنشآت في مركز قضاء القرنة	النسبة %	الطاقة الإنتاجية (شهرياً)	عدد المنشآت في ناحية الدير	النسبة %	الطاقة الإنتاجية (شهرياً)
الأجبان	١٠	٣٠,٤	١٢٠٠ كغم	٢٥	٣٦,٣	٣٠٠٠ كغم
سمكرة السيارات	٣	٩	٩٠ سيارة	١٠	١٤,٤	٣٠٠ سيارة
البواري				٧	١٠,١	٤٢٠ بارية
الطبك				٥	٧,٣	٧٥ طبك
تنور الطين				٤	٥,٨	٤٠ تنوراً
الألياف	٣	٩	٥٤٠ ليفة	٤	٥,٨	٧٢٠ ليفة
دوشمة السيارات	٤	١٢,٣	٢٤٠ سيارة	٣	٤,٤	١٨٠ سيارة
المكانس				٣	٤,٤	٥٤٠ مكنسة
الخريط				٢	٢,٩	١٠ كيلو
شباك الصيد				٢	٢,٩	٨٠
مقبض المنجل ونصاب المسحاة والكرك	٣	٩	٤٥٠	٢	٢,٩	٣٠٠
خياطة العباءة الرجالية	٧	٢١,٣	٧٠ عباءة	١	١,٤	١٠ عباءة
النّدافة	٣	٩	٦ مندر كبير و٩٠ وسادة و٣٠ جودلية	١	١,٤	٢ مندر كبير و٣٠ وسادة و١٠ جودلية
المجموع	٣٣	١٠٠		٦٩	١٠٠	

النسبة %	عدد العاملين في ناحية الثغر	النسبة %	عدد العاملين في ناحية الدير	النسبة %	عدد العاملين في مركز قضاء القرنة	الطاقة الإنتاجية (شهرياً)	النسبة %	عدد المنشآت في الثغر
١٤٤٥	٨	٢٧	٢٥	٢٣٤٣	١٠	٩٦٠ كغم	١٥	٨
٣٤٧	٢	٣٢٤٧	٣٠	٢١	٩	٣٠ سيارة	١٤٨	١
١٠٤٩	٦	٧٤٧	٧			٢٤٠ بارية	١١٤٤	٦
٧٤٢	٧	٥٤٥	٥			٦٠ طبكاً	٧٤٦	٤
٣٦٤٣	٢٠	٤٤٣	٤			٢٠٠ تنور	٣٧٤٧	٢٠
٥٤٤	٣	٤٤٣	٤	٦٤٩	٣	٥٤٠ ليفة	٥٤٧	٣
٣٤٧	٢	٦٤٦	٦	١٨٤٧	٨	٦٠ سيارة	١٤٨	١
١٠٤٩	٦	٣٤٣	٣			١٠٨٠ مكينة	١١٤٤	٦
٣٤٧	٢	٢٤٢	٢			١٠ كيلو	٣٤٨	٢
٣٤٧	٢	٢٤٢	٢			٨٠	٣٤٨	٢
		٢٤٢	٢	٦٤٩	٣			
		١	١	١٦٤٣	٧			
		١	١	٦٤٩	٣			
١٠٠	٥٥	١٠٠	٩٢	١٠٠	٤٣		١٠٠	٥٣

الصناعات الحرفية في قضائي القرنة والمدينة دراسة جغرافية



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: (١) جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة البصرة الإدارية، مقياس الرسم (١: ٥٠٠٠٠٠٠)، بغداد، (٢٠٠٨م)، (٢) جدول (٢٧)، (٣١).

ج-التوزيع الجغرافي للصناعات الحرفية في ناحية الثغر

نلاحظ من الجدول رقم (١٠)، وخريطة رقم (٦)، أن الصناعات الحرفية في ناحية الثغر (٥٣) منشأة، ويعمل فيها (٥٥) عاملاً، جاءت في المرتبة الأولى صناعة تنور الطين، فقد بلغت (٢٠) منشأة، وبنسبة (٣٧,٧٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٢٠) عاملاً، وبنسبة (٣٦,٣٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٢٠٠ تنور/شهر)، واحتلت المرتبة الثانية صناعة الأجبان بواقع (٨) منشآت، وبنسبة (١٥٪) من إجمالي عدد المعامل، ويعمل فيها (٨) عمال، وبنسبة (١٤,٥٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٩٦٠ كغم/شهر)، على حين جاءت في المرتبة الثالثة صناعتا: المكناس، والبواري، فبلغت (٦) منشآت في كل واحدة منهما، وبنسبة (١١,٤٪)، ويعمل في كل واحدة منهما (٦) عمال، وبنسبة (١٠,٩٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة المكناس (١٠٨٠ مكنسة/شهر)، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة البواري (٢٤٠ بارية/شهر)؛ واحتلت المرتبة الرابعة صناعة الطبك؛ إذ بلغت (٤) منشآت، وبنسبة (٧,٦٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٤) عمال، وبنسبة (٧,٢٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٦٠ طبكاً/شهر)، على حين احتلت المرتبة الخامسة صناعة الألياف بواقع (٣) منشآت، وبنسبة (٥,٧٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٣) عمال، وبنسبة (٥,٤٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٥٤٠ ليفة/شهر)، واحتلت المرتبة السادسة صناعتا: الخريط، وشباك

الصّيد، بواقع (٢) منشآت في كلّ واحدة منهما، ونسبة (٣،٨٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٢) عاملان، ونسبة (٣،٧٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الخريط (١٠ كيلو/شهر)، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة شباك الصيد (٨٠ من جميع أنواعه/شهر)؛ واحتلت المرتبة السابعة صناعتا: سمكرة السيارات، ودوشمة السيارات، بواقع (١) منشأة في كلّ واحدة منهما، ونسبة (١،٨٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٢) عاملان في كلّ واحدة منهما، ونسبة (٣،٧٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة سمكرة السيارات (٣٠ سيارة/شهر)، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة دوشمة السيارات (٦٠ سيارة/شهر).

٤- الصناعات الحرفية في قضاء المدينة

نلاحظ من الجدول رقم (١١)، والشكلين (٣) و(٤)، أنّ الصناعات الحرفية في قضاء المدينة بلغت (٩١) منشأة، ويعمل فيها (١١٥) عاملاً، تمثلت بجملة من الصناعات الحرفية، جاءت في المرتبة الأولى صناعة المكناس بواقع (٢٠) منشأة، ونسبة (٢٢٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٢٠) عاملاً، ونسبة (١٧،٣٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (١٨٠ مكنسة/شهر)، واحتلت المرتبة الثانية صناعة الطبك بواقع (١٤) منشأة، ونسبة (١٥،٤٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (١٤) عاملاً، ونسبة (١٢،١٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية

(١٥ طبكا/شهر)، وجاءت في المرتبة الثالثة صناعة تنور الطين، بواقع (١٢) منشأة، ونسبة (١٣،٢٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (١٢) عاملاً، ونسبة (١٠،٤٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (١٠ تنور/شهر)، على حين جاءت في المرتبة الرابعة صناعة سمكرة السيارات بواقع (١١) منشأة، ونسبة (١٢٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٣١) عاملاً، ونسبة (٢٦،٩٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٣٠ سيارة/شهر)، واحتلت المرتبة الخامسة صناعة البواري بواقع (٨) منشآت، ونسبة (٨،٨٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٨) عمال، ونسبة (٦،٩٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٦٠ بارية/شهر)، على حين احتلت المرتبة السادسة صناعة دو شمة السيارات وشباك الصيد والألياف؛ إذ بلغت في كل واحدة منها (٤) منشآت، ونسبة (٤،٤٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، وتباينت في أعداد العاملين؛ إذ يعمل في صناعة الدوشمة (٨) عمال، ونسبة (٦،٩٪)، ويعمل في صناعتي شبك الصيد والألياف (٤) عمال، ونسبة (٣،٥٪)، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة شبك الصيد (٤٠ من جميع أنواعه/شهر)، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الألياف (١٨٠ ليفة/شهر)؛ واحتلت المرتبة السابعة صناعة الندافة والخريط ومقبض المنجل ونصاب المسحاة والكرك والأجبان، بواقع (٣) منشآت في كل واحدة منها، ونسبة (٣،٣٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل في كل واحد منها (٣) عمال، ونسبة (٢،٧٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الندافة (٢ مندر، و٣٠

الصناعات الحرفية في قضائي القرنه والمدينة دراسة جغرافية

مخدة، و ١٠ جودلية/ شهر)، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الخريط (٥ كغم / شهر)، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة مقبض المنجل ونصاب المسحاة والكرك (١٥٠ وحدة من جميع أنواعها/ شهر)، أما الطاقة الإنتاجية لصناعة الأجان (١٢٠ كغم/ شهر)، في حين جاءت بالمرتبة الثامنة صناعة خياطة العباءة الرجالية بواقع (٢) منشآت، وبنسبة (٢،٢٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٢) عاملان، وبنسبة (١،٧٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (١٠ عباءة/ شهر).

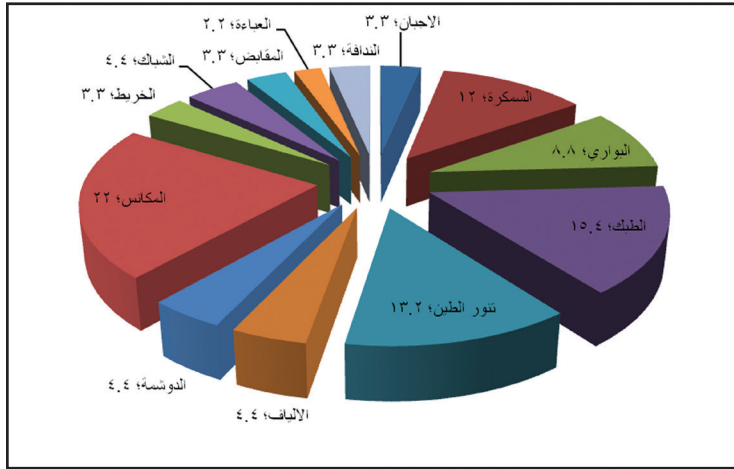
جدول رقم (١١): أعداد الصناعات الحرفية والعاملين فيها، وطاقتها الإنتاجية في قضاء المدينة حسب نوع الصناعة، لسنة (٢٠١٥م)

نوع الصناعة	عدد المنشآت	النسبة %	عدد العاملين	النسبة %	كمية الإنتاج (شهرياً) للمعمل الواحد
الأجان	٣	٣،٣	٣	٢،٧	١٢٠ كغم
سمكرة السيارات	١١	١٢	٣١	٢٦،٩	٣٠ سيارة
البواري	٨	٨،٨	٨	٦،٩	٦٠ بارية
الطبك	١٤	١٥،٤	١٤	١٢،١	١٥ طبكاً
تور الطين	١٢	١٣،٢	١٢	١٠،٤	١٠ تنانير
الألياف	٤	٤،٤	٤	٣،٥	١٨٠ ليفة
دوشمة السيارات	٤	٤،٤	٨	٦،٩	٦٠ سيارة
المكانس	٢٠	٢٢	٢٠	١٧،٣	١٨٠ مكنسة
الخريط	٣	٣،٣	٣	٢،٧	٥ كيلو
شباك الصيد	٤	٤،٤	٤	٣،٥	٤٠ من جميع أنواعه

مقبض المنجل ونصاب المسحاة والكرك	٣	٣٠٢	٣	٢٠٧	١٥٠ وحدة من جميع أنواعه
خياطة العباءة الرجالية	٢	٢٠٢	٢	١٠٧	١٠ عباءة
النّدافة	٣	٣٠٣	٣	٢٠٧	٢ مندر، و ٣٠ مخدّة، و ١٠ جودليّة
المجموع الكلي	٩١	١٠٠	١١٥	١٠٠	

المصدر: (١) الدراسة الميدانيّة.

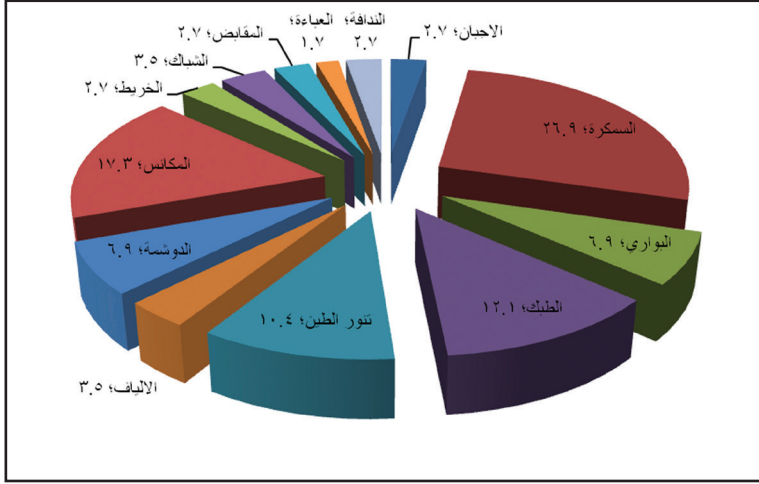
شكل (٧): نسبة المنشآت في الصناعات الحرفيّة في قضاء المديّنة لسنة (٢٠١٥م)



المصدر: من عمل الباحثة، بالاعتماد على جدول رقم (١١)

شكل (٤)

نسبة العاملين في الصناعات الحرفية في قضاء المدينة لسنة (٢٠١٥م)



المصدر: من عمل الباحثة، بالاعتماد على جدول رقم (١١)

أ-الصناعات الحرفية في مركز قضاء المدينة

نلاحظ من الجدول رقم (١٢)، وخريطة رقم (٦)، أن الصناعات الحرفية في مركز قضاء المدينة بلغت (٢١) منشأة، ويعمل فيها (٣٣) عاملاً، تمثلت بمجموعة من الصناعات الحرفية، احتلت المرتبة الأولى صناعة سمكرة السيارات بواقع (٥) منشآت، ونسبة (٢٣,٨٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (١٥) عاملاً، ونسبة (٤٥,٥٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (١٥٠ سيارة/شهر)، واحتلت المرتبة الثانية صناعات: الندافة، والأجبان، بواقع (٣) منشآت في كل واحدة منهما، ونسبة (١٤,٢٪)

من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل في كل واحدة منهما (٣) عمال، ونسبة (٩٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الندافة (٦ مندر، و٩٠ وسادة، و٣٠ جودلية/شهر)، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الأجبان (٣٦٠ كغم/شهر)؛ على حين احتلت المرتبة الثالثة صناعة دوشمة السيارات، والمكانس، ومقبض المنجل، ونصاب المسحاة، والكرك، وخياطة العباءة الرجالية، وبلغت (٢) منشآت لكل وحدة منها، ونسبة (٩،٦ ٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، وتباينت في عدد العاملين؛ إذ يعمل في صناعة دوشمة السيارات (٤) عمال، ونسبة (١٢،٢ ٪)، وبطاقة إنتاجية (١٢٠ سيارة/شهر)، ويعمل في صناعات: المكانس، ومقبض المنجل، ونصاب المسحاة، والكرك، وخياطة العباءة الرجالية (٢) عاملان في كل واحدة منها، ونسبة (٦،١ ٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة المكانس (٣٦٠ مكنسة/شهر)، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة مقبض المنجل ونصاب المسحاة والكرك (٣٠٠ وحدة من جميع أنواعها/شهر)، أما الطاقة الإنتاجية لصناعة خياطة العباءة الرجالية (٢٠ عباءة/شهر)، واحتلت المرتبة الرابعة صناعتا: شباك الصيد، والطبك، بواقع (١) منشأة في كل منهما، ونسبة (٤،٧ ٪)، ويعمل في كل واحدة منهما (١) عامل واحد، ونسبة (٣ ٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة شباك الصيد (٤٠ وحدة من جميع أنواعه/شهر)، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة الطبك (١٥ طبكاً/شهر).

الصناعات الحرفية في قضائي القرنه والمدينة دراسة جغرافية

جدول رقم (١٢)

التوزيع الجغرافي للصناعات الحرفية وطاقاتها الإنتاجية حسب الوحدات الإدارية في قضاء المدينة لسنة (٢٠١٥م)

عدد المنشآت في ناحية الإمام الصادق <small>عليه السلام</small>	الطاقة الإنتاجية (شهرياً)	النسبة %	عدد المنشآت في ناحية عز الدين سليم	الطاقة الإنتاجية (شهرياً)	النسبة %	عدد المنشآت في مركز قضاء المدينة	نوع الصناعة
				٣٦٠ كغم	١٤,٢	٣	الأجبان
٤	٦٠ سيارة	٧,٧	٢	١٥٠ سيارة	٢٣,٨	٥	سمكرة السيارات
	٤٨٠ بارية	٣٠,٨	٨				البواري
٨	٧٥ طبكاً	١٩,٣	٥	١٥ طبكاً	٤,٧	١	الطبك
٦	٦٠ تنوراً	٢٣	٦				تنور الطين
٤							الألياف
٢	١٢٠ سيارة			١٢٠ سيارة	٩,٦	٢	دوشمة السيارات
١٥	٥٤٠ مكنسة	١١,٦	٣	٣٦٠ مكنسة	٩,٦	٢	المكانس
٣							الخريط
٢	٤٠	٣,٨	١	٤٠	٤,٧	١	شباك الصيد
	١٥٠	٣,٨	١	٣٠٠	٩,٦	٢	مقبض المنجل ونصاب المسحاة والكرك
				٢٠ عباءة	٩,٦	٢	خياطة العباءة الرجالية
				٦ مندر، و٩٠ وسادة، و٣٠ جودلية	١٤,٢	٣	الندافة
٤٤		١٠٠	٢٦		١٠٠	٢١	المجموع

المصدر: (١) الدراسة الميدانية.

النسبة %	عدد العاملين في ناحية الإمام الصادق <small>عليه السلام</small>	النسبة %	عدد العاملين في ناحية عز الدين سليم	النسبة %	عدد العاملين في مركز قضاء المدينة	الطاقة الإنتاجية (شهرياً)	النسبة %
				٩	٣		
٢٢,٢	١٢	١٤,٣	٤	٤٥,٥	١٥	١٢٠ سيارة	٩
		٢٨,٦	٨				
١٤,٨	٨	١٧,٨	٥	٣	١	١٢٠ طبكاً	١٨,٢
١١,١	٦	٢١,٤	٦			٦٠ تنوراً	١٣,٧
٧,٥	٤					٧٢٠ ليفة	٩
٧,٥	٤			١٢,٢	٤	١٢٠ سيارة	٤,٦
٢٧,٧	١٥	١٠,٧	٣	٦,١	٢	٢٧٠٠ مكنسة	٣٤
٥,٥	٣					١٥ كغم	٦,٩
٣,٧	٢	٣,٦	١	٣	١	٨٠	٤,٦
		٣,٦	١	٦,١	٢		
				٦,١	٢		
				٩	٣		
١٠٠	٥٤	١٠٠	٢٨	١٠٠	٣٣		١٠٠

ب-الصناعات الحرفية في ناحية الشهيد عز الدين سليم

نلاحظ من الجدول رقم (١٢)، وخريطة رقم (٦)، أن الصناعات الحرفية في ناحية الشهيد عز الدين سليم بلغت (٢٦) منشأة، ويعمل فيها (٢٨) عاملاً، تمثلت بمجموعة من الصناعات الحرفية، احتلت المرتبة الأولى منها صناعة البواري بواقع (٨) منشآت، وبنسبة (٨،٣٠٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٨) عمال، وبنسبة (٦،٢٨٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٤٨٠) بارية/شهر، واحتلت المرتبة الثانية صناعة تنور الطين بواقع (٦) منشآت، وبنسبة (٢٣٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٦) عمال، وبنسبة (٤،٢١٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٦٠) تنوراً/شهر، على حين احتلت المرتبة الثالثة صناعة الطبك بواقع (٥) منشآت، وبنسبة (٣،١٩٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٥) عمال، وبنسبة (٨،١٧٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٧٥) طبكاً/شهر، وجاءت في المرتبة الرابعة صناعة المكناس بواقع (٣) منشآت، وبنسبة (٦،١١٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٣) عمال، وبنسبة (٧،١٠٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٥٤٠) مكنسة/شهر، واحتلت المرتبة الخامسة صناعة سمكرة السيارات بواقع (٢) منشآت، وبنسبة (٧،٧٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٤) عمال، وبنسبة (٣،١٤٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٦٠) سيارة/شهر، بينما احتلت المرتبة السادسة صناعات: شباك الصيد، ومقبض المنجل، ونصاب المسحاة، والكرك، بواقع

(١) منشأة لكل واحدة منها، ونسبة (٣،٨٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل في كل واحدة منها (١) عامل واحد، ونسبة (٣،٦٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة شبك الصيد (٤٠ وحدة من جميع أنواعه/شهر)، وبلغت الطاقة الإنتاجية لصناعة مقبض المنجل ونصاب المسحاة والكرك (١٥٠ وحدة من جميع أنواعه/شهر).

ج- الصناعات الحرفية في ناحية الإمام الصادق عليه السلام

نلاحظ من الجدول رقم (١٢)، وخريطة رقم (٦)، أن الصناعات الحرفية في ناحية الإمام الصادق عليه السلام بلغت (٤٤) منشأة، ويعمل فيها (٥٤) عاملاً، تمثلت بمجموعة من الصناعات الحرفية، احتلت المرتبة الأولى صناعة المكناس بواقع (١٥) منشأة، ونسبة (٣٤٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (١٥) عاملاً، ونسبة (٢٧،٧٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٢٧٠٠ مكنسة/شهر)، واحتلت المرتبة الثانية صناعة الطبك بواقع (٨) عمال، ونسبة (١٨،٢٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٨) عمال، ونسبة (١٤،٨٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (١٢٠ طبكاً/شهر)، على حين احتلت المرتبة الثالثة صناعة تنور الطين بواقع (٦) منشآت، ونسبة (١٣،٧٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٦) عمال، ونسبة (١١،١٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٦٠ تنوراً/شهر)، بينما احتلت المرتبة الرابعة صناعتا: سمكرة السيارات، والألياف، بواقع (٤) منشآت لكل واحدة منها، ونسبة (٩٪).

من إجمالي الصناعات الحرفية، واختلفت في أعداد العاملين فيها؛ إذ يعمل في صناعة سمكرة السيارات (١٢) عاملاً، ونسبة (٢،٢٢٪)، وبطاقة إنتاجية (١٢٠ سيارة/ شهر)، وصناعة الألياف يعمل فيها (٤) عمال، ونسبة (٥،٧٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٧٢٠ ليفة/ شهر)، واحتلت المرتبة الخامسة صناعة الخريط، بواقع (٣) منشآت، ونسبة (٩،٦٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، ويعمل فيها (٣) عمال، ونسبة (٥،٥٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (١٥ كغم/ شهر)، في حين احتلت المرتبة السادسة صناعتا: دوشمة السيارات، وشباك الصيد، بواقع (٢) منشآت في كل واحدة منها، ونسبة (٦،٤٪) من إجمالي الصناعات الحرفية، مع تباين في عدد العاملين بينهما؛ إذ يعمل في صناعة الدوشمة (٤) عمال، ونسبة (٥،٧٪)، وبطاقة إنتاجية (١٢٠ سيارة/ شهر)، وصناعة شباك الصيد (٢) عاملاً، ونسبة (٧،٣٪) من مجموع العاملين في الصناعات الحرفية، وبطاقة إنتاجية (٨٠ لجميع أنواعه/ شهر).

خامساً: مشاكل الصناعات الحرفية في قضائي القرنة والمدينة

يهدف هذا الفصل إلى دراسة أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الحرفية في قضائي القرنة والمدينة، ويواجه النشاط الاقتصادي بصورة عامة والصناعي بصورة خاصة، مشاكل كثيرة، فمنها ما ينجم عن الخطأ في اختيار مواقع الصناعة، وتأثيره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما عمليات التطور الاقتصادي إلا عمليات لتصحيح الأخطاء، وإيجاد الحلول لتلك المشاكل. وتعد الصناعة في

مقدمة أوجه النشاط الاقتصادي التي تتطلب الحلول الناجحة لتحقيق زيادة إنتاجها، وتقليل كلفة الإنتاج، وتحسين نوعيته، وضمان استمراره، ويتطلب -أيضاً- إيصاله بأسهل الطرق وأرخصها إلى الأسواق، للاستفادة منه بالكفاية الممكنة، وابتكار أنواع جديدة تتطلبها حاجة التطور، ونمو الصناعة، هذا فضلاً عن تقليل الأعمال البدنية، وتخفيف الآثار السلبية التي تتركها الصناعة في البيئة الطبيعية، وإيجاد أفضل المواقع لها، للحصول منها على أكبر قدر ممكن من الفوائد للاقتصاد الوطني^(٣٥).

تواجه الصناعات الحرفية في القضاين مجموعة من المشاكل لكنها تختلف باختلاف فروع الصناعات التي تؤثر على عملياتها الإنتاجية، ومن ثم تؤدي إلى قلة الإنتاج، ثم إلى ظاهرة البطالة؛ وإن معظم المنشآت غير منتظمة في توزيعها وأماكن وجودها؛ لأنها تابعة للقطاع الخاص، وأغلبها تقع في الأحياء السكنية، ومن هذه المشاكل ما يأتي:

١- المادة الأولية

تعدّ من المشاكل التي تؤدي إلى عدم نموّ وتطور الصناعة؛ إذ تتصف المادة الأولية الداخلة في الصناعات الصغيرة بارتفاع الأسعار واختلاف نوعيتها، لكون هذه المواد يتم استيرادها من خارج العراق، وعادة ما تضاف تكاليف النقل عليها، فتؤدي إلى ارتفاع أسعارها. وتختلف أسعار المادة الأولية حسب نوع الصناعة وجودتها، أي: إنّ اعتماد الصناعات الصغيرة في القضاين على استيراد المادة الأولية من خارج البلد، وإنّ عدم ضمان حصولها، يؤدي إلى انعدام

الإنتاج، وإن غياب دور الحكومة في توفيرها أدى إلى أن يتحكم في وجودها التجار، ويقع عائق الارتفاع على المستهلك مع تقليص حجم الإنتاج في المعمل، وإن أسعار منتجات بعض المنشآت، مثل: الأثاث، ومنتجات الندافة، تكون أقل من المنتج المحلي، ومع ملاحظة تغير رغبة المستهلك، ما يدعو لأن يعزف السكان عن شرائها في بعض الأحيان، وبذلك تكون المادة الأولية من العقبات والمشاكل الكبيرة في حالة عدم توافرها، وارتفاع أسعارها، ما يؤدي إلى توقف كثير من الصناعات، وإن تقلب أسعارها يؤدي إلى رفع أسعار المنتجات النهائية ومقدار العرض والطلب في السوق.

٢- رأس المال النقدي

وهو من أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة؛ إذ تعاني من قلة توافر رؤوس الأموال المستثمرة فيها، وليست جميع المنشآت لديها القدرة على شراء المكائن ومستلزمات الإنتاج لتواكب التطور التكنولوجي الذي يؤثر على الإنتاج كماً ونوعاً؛ إذ ترتفع نسبة الفائدة على القروض في المصرف الصناعي لتصل إلى أكثر من (١٠٪)، ومدة تسديد القرض خلال ثلاث سنوات، وإن أصحاب المنشآت يواجهون مشكلة في الاقتراض من المصرف الصناعي، متمثلة في: العرقلة، والإجراءات الروتينية في عملية منح القروض، وإجراءات الكشف على المنشآت، ورفع التقارير اللازمة، ما يؤثر في استلام القرض ويؤخره. وإن الدولة لا تقدم أي دعم مادي لأصحاب الصناعات الصغيرة مع فرض الضرائب وبنسب عالية، واعتماد أصحاب المنشآت الصغيرة على إمكاناتهم

المادّية المحدودة التي لا تساعد على تطوير وتوسيع منشآتهم بما يتلائم ومستوى التطوّر التكنولوجي في الصّناعة، واعتماد الصّناعة على الجهد العضليّ والوسائل البدائيّة في العمليّات الصناعيّة، وهذا بدوره يؤثّر في نوعيّة الإنتاج وكمّيّته، وقدرته على المنافسة وتحقيق الأرباح.

٣- التسويق

يُعدّ التسويق من أهمّ المشاكل التي تواجه الصّناعات الصّغيرة، وإنّ زيادة الطلب على الإنتاج في السّوق يعمل على زيادة الإنتاج، أي: هناك علاقة طردية بين حجم الإنتاج في المعامل من جهة، والسّوق من جهةٍ أخرى. وعلى الرّغم من وجود أسواق لتصريف منتجات بعض المعامل، مثل: منتجات الأثاث، والمنتجات المعدنيّة الإنشائيّة، في محافظات الوسط والجنوب ومركز محافظة البصرة، إلّا أنّه في بعض الأحيان يتوقّف تصريفها؛ بسبب الظروف الاقتصاديّة، وإنّ صعوبة التنبؤ بحجم السّوق، وضعف وسائل النقل، وخاصّة المبرّدة للصّناعات الغذائيّة، ما يُضعف وصول المنتجات إلى الأسواق المجاورة، وإنّ العامل النفسيّ للمستهلك يُفضّل المنتجات والسّلع الأجنبيّة، وضعف الدّعاية والإعلان للمنتجات المحليّة، وانفتاح الأسواق والحدود بعد عام (٢٠٠٣ م)، وتدقّق المنتجات والسّلع الأجنبيّة التي تتميز بانخفاض أسعارها وجودة الإنتاج، مقارنة بالسّلع المنتجة محليّاً بسبب غياب دور الحكومة في فرض الضرائب عليها، أو منع استيرادها، أثر ذلك في تسويق بعض المنتجات؛ أمّا المنتجات المنافسة لمنتجات النّدافة، وهي دخول الإسفنجيّات، ووسائل

الدِّياج؛ إذ يبلغ سعر مندر غرفة النوم التركي منها ما بين (٢٢٥-٢٥٠) ألف دينار عراقي، والصيني يتراوح ما بين (١٤٠-١٥٠) ألف دينار عراقي، أما العراقي، فيبلغ سعره (١٢٠) ألف دينار عراقي، فتباين أسعارها حسب المنشأ وحجم المندر وارتفاعه؛ ووسائل الدِّياج تتراوح ما بين (٢٥٠٠-٣٥٠٠) دينار عراقي، بأسعار سنة (٢٠١٥م)؛ أما منتجات الندافة، فإن سعر مندر غرفة النوم من القطن الدرجة أولى (١٨٠) ألف دينار عراقي، والقطن الأسود سعره (١٠٠) ألف دينار عراقي، وسعر الوسادة من القطن درجة أولى (٩٠٠٠) دينار عراقي، وقطن درجة ثانية (٨٠٠٠) دينار عراقي، بأسعار سنة (٢٠١٥م).

٤- الغش الصناعي

يُعرّف الغش الصناعي من قبل (اللجنة الدائمة لمكافحة ظاهرة الغش الصناعي) بأنه: كل فعل يؤدي إلى إنتاج وتسويق مادة مخالفة للقواعد في صناعتها، ومن شأن ذلك أن ينتقص من خواصها وفوائدها، أو إنه: عملية إفساد متعمد لمنتوج معين، أو تخفيض جودته ونوعيته باستعمال مواد أولية غير ملائمة، وغير مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة، أو بإضافة مواد رخيصة، أو قليلة القيمة إليه، وبصورة غير قانونية وغير سليمة؛ لإظهاره بالصورة التقليدية المقبولة من لدن المستهلك. ويتخذ الغش الصناعي^(٣٦) في القضائين عدة صور، منها: استعمال أخشاب قديمة مع أخشاب جديدة وصبغها، فإن الناس لا يعرفون أنّها مغشوشة في صناعتها، أو استعمال حديد (يتم إعادة إنتاج القديم منه في معامل الحديد في محافظة بغداد) في إنتاج المنتجات المعدنية

الإنشائية، أو استخدام أخشاب أو حديد بعلامات تجارية أجنبية يوهم المشتري والمستهلك بها، وهي في حقيقتها ليست بالعلامة التجارية نفسها، كأن يكون حديد من منشأ إيراني، ويقول عنه: حديد أو كراني. وإن هناك اختلافاً في قياس الرّوطة المستعملة في الصناعات الهندسيّة، ما يؤثّر في عمليّة كبسها، وفي عمليّة ربطها مع بعضها، ومن ثمّ تؤثّر في جودة الإنتاج ومتانته. وإنّ العسل المنتج في المناحل ليس (١٠٠٪) عسل، وإنّما يتمّ الغشّ فيه؛ ومنها استخدام مضافات أو صبغات مغشوشة أو منتهية الصّلاحية لبعض الصناعات الغذائيّة، ما يؤدّي إلى إضرار بالمستهلك، أو تسويق المنتج المنتهية صلاحيته بعبوات جديدة تحمل تاريخ وإنتاج مغاير لحقيقة تاريخ وإنتاج المنتج الحقيقيّ.

٥- ضعف البنية الصّناعيّة في النشاط الاقتصاديّ

يعاني القضاء من مشكلة عدم التوازن بين الفروع الصّناعيّة؛ إذ يعتمدان على صناعات منتجات الأثاث، والمنتجات الخشبيّة، والمنتجات المعدنيّة الإنشائية، والبلوك، وصناعات تنقية وتخلية المياه، وبعض الصناعات الحرفيّة، وانعدام الفروع الصّناعيّة الأخرى، مثل: منشآت الصناعات الجلديّة والكيميائيّة، ما يجعل اعتماد البنية الصّناعيّة في القضاء على هذه الصناعات، فتكون الصّناعة قليلة التأثير في النشاط الاقتصاديّ فيها، وبذلك، فإنّ كلّ أو معظم صناعات القضاء هي صناعات صغيرة تمّت في أغلبها بصورة عشوائيّة، وتحت رغبات فردية لبعض الأشخاص؛ للحصول على الكسب المادّي، ولم يكن لها أيّ ثقل في الجانب الاقتصاديّ؛ كونها في الغالب صناعات استهلاكيّة تلبيّ حاجة السّوق

المحلية فقط.

٦- السياسة الحكومية

إن الصناعات التحويلية الصغيرة في القضائين تعتمد على أصحاب المنشآت في تمويلها، ولم يكن للحكومة دورٌ فيها، ولا يحصلون على قروضٍ من الحكومة، ولا يوجد قانون من الحكومة يعمل على تنظيم الصناعات، ولا توجد رقابة من الدولة على المنتجات، وفي جميع النواحي الإدارية والتنظيمية، وإنما تعتمد في إدارتها وتنظيمها على صاحب المنشأة، فهو الذي يتحكم في نوع الإنتاج وجودته وكميته. ولم تقم الدولة -كذلك- بفتح مراكز التدريب والتأهيل التي تعمل على زيادة كفاءة الإنتاجية للعاملين، التي تؤدي إلى عدم هجرتهم من الريف إلى المدينة، ومن ثم، ضعف دور الصناعة التحويلية الصغيرة في عملية التنمية الصناعية والتوازن الاقتصادي، ثم إلى ضعف في دخل الفرد، والقضاء على الفقر والبطالة؛ وعلى العكس من ذلك، فلو لاقى الدعم الحكومي لساعدت في عملية الاستقرار الاقتصادي للقضائين، وتطور الصناعات.

٧- مشكلات أخرى

عدم وجود خطط تنموية تتفق مع الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في القضائين، فضلاً عن عدم التنسيق بين المنشآت الصناعية الصغيرة والجهات المختصة، وغياب الدراسات الاقتصادية، وكذلك ضعف الطاقة الإنتاجية؛ إذ إن عدم الاستثمار الكامل للطاقات الإنتاجية يؤثر سلباً في سير العملية الإنتاجية، ما يسبب قلة الأرباح، وكثرة الخسائر المحتملة، وضعف الترابط

مع المنشآت الصناعيّة الكبيرة وتدني القدرة التنافسيّة^(٣٧). وتتميّز الصناعات الصّغيرة بصغر حجم رأسها، فإنّ بعض المنشآت غير قادرة على شراء الآلات الحديثة والمتطوّرة، فعلى سبيل المثال، يكلف شراء ماكينة النقش لصناعة الأثاث والمنتجات الخشبيّة (جسدها صينيّ والعقل والمحرك إيطاليّ) (١٦٥) ألف دولار، والنوع الآخر (صيني) بسعر (١٢٠) ألف دولار، والنوعية الأخرى التي تسمّى الآليّة (٣٥٠) ألف دولار، كلّ ذلك يؤدّي إلى ضعف مشاركة الصناعات الصّغيرة في التنمية الصناعيّة في القضائين، ما يؤثّر على النشاط الاقتصاديّ فيها.

النتائج

- ١- يتميز التوزيع الجغرافي للصناعات الحرفية في القضائين بالتوزيع العشوائي، ويتأثر الكثير منها بعامل السوق، والبعض الآخر يتأثر بالعامل الشخصي والرغبات الشخصية.
- ٢- مازال الكثير من العوائل في القضائين يمارسون الصناعات الحرفية، ومنها: صناعة التنور، والأجان، وشباك الصيد، والبارية، وغيرها.
- ٣- سهولة إنشائها مقارنة مع الصناعات المتوسطة والكبيرة؛ كونها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لإقامة المنشآت وتجهيزها بالآلات والمكان، سوى آلات بسيطة لا تكلف كثيراً، وإثما تمارس داخل البيوت في الغالب.
- ٤- تواجه الصناعات الحرفية في القضائين مشاكل عديدة، أبرزها عدم وجود الدعم الحكومي لها، ومنافسة المنتجات الأجنبية، وانفتاح السوق المحلي أمام المنتجات الأجنبية.
- ٥- جودة ورخص المنتجات الأجنبية جعلها منافساً جيداً للمنتجات المحلية، ومن ثمَّ انخفاض الإنتاج وانعدامه في كثير من الصناعات.
- ٦- موسمية بعض الصناعات، مثل: صناعة الخريط، وغيرها، ما يؤدي إلى توقفها، ومن ثمَّ تعطل العمل، وانعدام الوارد الاقتصادي، ما يجعل أصحابها

يبحثون عن عملٍ آخر.

- ٧- انخفاض تأثيرها في الجانب الاقتصادي؛ وذلك لصغر حجمها، وكونها موجهة لتغطية السوق المحلي الداخلي، وغير موجهة إلى الخارج بالتصدير.
- ٧- عدم تسجيل الكثير من الصناعات في الدوائر الرسمية المعنية، كدائرة الإحصاء؛ لكونها تُدار داخل البيوت من قبل أفراد، وافتقارها إلى الشروط الصحيّة لإقامتها.

التوصيات

- ١- ضرورة تقديم الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر من خلال إقامة المنشآت الصناعية، لاسيما أنه تتوافر في القضائين مساحات واسعة فارغة وصالحة لإقامة الصناعة فيها، والعمل على نقل المعامل من داخل الأحياء السكنية إلى منشآت نظامية.
- ٢- العمل على تفعيل دور الدوائر الحكومية، واتحاد الصناعات والتنمية الصناعية، كما كان في السابق، في دعم المنشآت بالمواد الأولية والمكائن ورأس المال، وغيرها.
- ٣- العمل على فتح مراكز التأهيل والتدريب للعاملين من أجل النهوض بالواقع الصناعي.
- ٤- العمل على توفير المادة الأولية اللازمة للصناعة؛ لأن معظم المواد المستعملة في الصناعة يتم استيرادها من خارج العراق، وتكون ذات أسعار مختلفة ومتباينة، وتتأثر بالظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، فضلاً عن تطوير الإنتاج الزراعي من خلال استعماله بوصفه مدخلات صناعية بدلاً من استيرادها.
- ٥- على المصرف الصناعي العمل على تيسير تقديم القروض للمنشآت الصناعية، والعمل على تقليل نسبة الفائدة التي تصل إلى أكثر من (١٠٪).

- ٦- يتطلّب من الجهات المسؤولة في القضائين توفير البنى التحتية للصناعات من خلال إنشاء شبكات الصّرف الصّحّي، وإكساء الطرق، وتوفير التّيّار الكهربائيّ.
- ٧- الاستفادة من الإمكانيات الطبيعيّة والبشريّة في القضائين، لاسيّما مع توفير الحقوق النفطية، والاستفادة منها في تطوير الصناعات الصّغيرة في القضائين.
- ٨- العمل على توفير وسائل الراحة والسّلامة للعاملين.
- ٩- العمل على تخطيط الصناعات الصغيرة في القضائين بهدف توزيعها بصورة منتظمة بين الوحدات الإداريّة فيها، بما يتوافق مع التوزيع المكانيّ الصّحيح لها.
- ١٠- العمل على إدخال الوسائل الحديثة في العمليّة الصّناعيّة، وتبنيّ الدولة دعم الصّناعة ورفدها بهذه الوسائل (الآلات والمكائن والمعدّات الحديثة).
- ١١- حماية الصّناعة من منافسة الصناعات الأجنبيّة، وذلك عن طريق غلق الحدود، وفرض القيود، ورفع نسبة الضرائب على السّلع الأجنبيّة.
- ١٢- رقابة الدولة والمتابعة المستمرّة للصناعات الحرفيّة، ومنع أصحابها من الغشّ في استخدام الموادّ الأوليّة، ونوعية الإنتاج وفق الصّوابط والشروط.
- ١٣- العمل على تسجيل كلّ المنشآت في دائرة الإحصاء الصّناعيّ.
- ١٤- شمول الصناعات الحرفيّة وعمّالها بقانون الضّمان الاجتماعيّ، لضمان استمرار العمّال في العمليّة الصّناعيّة.
- ١٥- تطوير الصّناعة بما يتلاءم مع السّلع المعروضة في السّوق المحليّة والقدرة على المنافسة.

الهوامش

(*) معيار تحديد الصناعات الحرفية:

أ- اعتمادها على المهارة والخبرة المتراكمة.

ب- بساطة الأدوات المستخدمة فيها مقارنة مع الصناعات الأخرى، واعتمادها على القوة اليدوية.

ج- قدم هذه الصناعات وارتباطها مع تاريخ العائلة، وتوارثها من الآباء إلى الأبناء، واحتكارها لهذه الحرفة.

د- بساطة عملياتها الصناعية، وقلة فقد العملية الصناعية.

هـ- صغر حجم معاملها ورؤوس الأموال المستثمرة فيها.

و- عدم خضوعها لشروط المعامل وضوابطها في إقامتها وأماكن تواجدها.

ز- عدم انتظامها في النمو والتواجد.

ح- بقائها على الأساليب التقليدية في تركيبها وصناعة منتجاتها.

ط- اعتمادها على الجهد العضلي وعدم استخدام الآلات في كثير منها.

ي- تمارس في المنازل والبيوت لكثير منها.

ك- إدارتها تحت إشراف العائلة والأفراد.

(**) (الطبيكية): السلة التي يوضع فيها التمر أثناء تنزله من النخلة، ويسمى في مناطق

أخرى بالزنبيل.

١- عادل عبد الأمير عبود، تقويم كفاءة مراكز الاستيطان الريفي في قضاء القرنة، رسالة

ماجستير (غير منشورة): ص ١٤.

٢- محمد أطخين ماهود المالكي، قضاء المدينة دراسة في الجغرافية الإقليمية باستخدام

نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير (غير منشورة): ص ١٤.

٣- عبد الفتاح فاضل أحمد، مدير معمل ثلج الحاج نجم، مقابلة شخصية بتاريخ:

- (٥/٥/٢٠١٦م)، استمارة استبيان.
- ٤- حميد عطية عبد الحسين الجوراني، الصناعات الحرفية في قضاء سوق الشيوخ (دراسة في جغرافية الصناعة)، مجلة آداب البصرة، العدد (٤٩)، ٢٠٠٩م: ص ٢٠٣.
- ٥- الدراسة الميدانية.
- ٦- إبراهيم المشداني، القطن ودوره في الاقتصاد العالمي: ص ١٥.
- ٧- محمد أزهر السناك وآخرون، العراق دراسة إقليمية: ٣٧٣/٢.
- ٨- عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافية الصناعية: ص ٨٤.
- (*) استناداً لموافقة مجلس محافظة البصرة، المرقم (٥٢)، المنعقد بتاريخ: (٢٦/١٠/٢٠٠٥م)، صادقت وزارة البلديات والأشغال العامة على تغيير اسم ناحية (الهور، العز) سابقاً في قضاء المدينة، محافظة البصرة، إلى ناحية (الشهيد عز الدين سليم)، المرقم (١/٢١٦م)، بتاريخ: (١٧/١/٢٠٠٦م).
- (*) استناداً إلى موافقة مجلس محافظة البصرة، المرقم (٦٩)، المنعقد بتاريخ: (١٢/٤/٢٠٠٦م)، صادقت وزارة البلديات والأشغال العامة على تغيير اسم ناحية (طلحة) سابقاً في قضاء المدينة، محافظة البصرة، إلى ناحية الإمام الصادق (عليه السلام) بالأمر المرقم (١٦٦٩/٦)، بتاريخ: (١٧/٤/٢٠٠٦م).
- ٩- عبد الله علي كاظم المياحي، الصناعة في مدينة الصدر، أثارها في تلوث البيئة، رسالة ماجستير (غير منشورة): ص ١٥٠-١٥١.
- ١٠- أحمد حبيب رسول، مبادئ الجغرافية الصناعية: ٥٧/١.
- ١١- الدراسة الميدانية.
- ١٢- رحمن رباط الأيدامي، التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة القادسية، رسالة ماجستير (غير منشورة): ص ٧٥.
- ١٣- حسن عبد القادر، الجغرافية الاقتصادية: ص ٢٥٤.
- ١٤- آمال حمزة مزعل، التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة بابل، رسالة ماجستير (غير منشورة): ص ٥٣.
- ١٥- محمد جواد عباس شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غير منشورة): ص ٤٥.

- ١٦- سها وليد مصطفى السلّمان، مصدر سابق: ص ٥٨-٥٩.
- ١٧- بشرى رمضان ياسين، العلاقات المكانية بين مستوى السطح والزراعة في محافظة البصرة، (أطروحة دكتوراه): ص ٧١-٧٢.
- ١٨- نصر عبد السجّاد الموسوي، أثر المقومات الطبيعية على إنتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية في المحافظات الجنوبية من العراق (البصرة، ميسان، ذي قار)، مجلة دراسات البصرة، العدد الأول، السنة الثانية، ٢٠٠٧م: ص ٣٤٧.
- ١٩- صلاح مهدي عريبي الزبيدي، تقييم مشاريع الخير الإروائية في محافظة البصرة، (رسالة ماجستير): ص ١٩.
- ٢٠- سها وليد مصطفى السلّمان، مصدر سابق: ص ٥٩.
- ٢١- عبد الإله رزوقي كربل، الأنهار في محافظة البصرة، موسوعة البصرة الحضارية: ص ٨٠.
- ٢٢- سها وليد مصطفى السلّمان، مصدر سابق: ص ٦٠
- (*) تنتشر في محافظة البصرة ثلاثة أقسام رئيسة من الأهوار، وهي: هور الحمار، الذي يشغل مساحة (١٢٠٠) كم٢، ويُعدُّ خزاناً طبيعياً لمياه تقدّر بـ(٤،٣٥-٥،٠٤) بليون/م٣، وهور الحويزة بمساحة تبلغ (٥٥٠) كم٢، والأهوار الوسطى التي تمتد لمساحة (٥٠٠) كم٢، وتحتوي على (٢٠) بليون/م٣، وبلغت إجمالي مساحة الأهوار المغمورة (٢٩٩٣) كم٢ من مجموع المساحة المؤهلة للغمر، البالغة (٥٩٨٠) كم٢، لعام ٢٠١٣م؛ للمزيد من المعلومات يراجع: هالة محمود شاكر البغداديّ، تأثير نوعية مياه الرّي على إنتاج المحاصيل الزراعية في قضائي القرنه والفاو (دراسة مقارنة في الجغرافية الزراعية)، رسالة ماجستير (غير منشورة): ص ٥١-٥٣.
- ٢٣- محمّد أزهري سعيد السّمك، جغرافية الصّناعة: ص ١٠٨.
- ٢٤- عليّ كاظم هلال الخفاجي، تحليل وتقويم تجربة التوطن الصّناعي في محافظتي (ذي قار والديوانية)، والآثار الناجمة عنها، رسالة ماجستير (غير منشورة): ص ٣٣.
- ٢٥- محمّد خميس الزوكه، جغرافية النقل: ص ٤٥.
- ٢٦- أنور سالم رمضان العنزي، التحليل المكاني لصناعة الطابوق في محافظتي (واسط وذي قار/ دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة): ص ٨٧.

- ٢٧- عبد خليل فضيل، أحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعيّة: ص ١٣٨.
- ٢٨- سعدي عليّ غالب، جغرافية النقل والتجارة: ص ٤٨.
- ٢٩- إيهاب لطيف مخلف العاني، التنمية الصناعيّة في محافظة الأنبار (دراسة في جغرافية الصناعيّة)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ص ٨٩.
- ٣٠- عبد خليل فضيل، أحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعيّة: ص ١٣٤.
- ٣١- عبد الله عطوي، جغرافية المدن: ١ / ١٥٤.
- ٣٢- الدّراسة الميدانيّة (استمارة استبيان).
- ٣٣- عبد خليل فضيل، أحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعيّة: ص ١٥٠-١٥١.
- ٣٤- عبد الزهرة عليّ الجنابي، الجغرافية الصناعيّة: ص ١١٥.
- ٣٥- انتصار حسّون رضا السّلامي، مصدر سابق: ص ١٠١.
- ٣٦- فارس مهدي محمد، الصناعيات الغذائيّة الكبيرة في العراق: ص ٢٩١.
- ٣٧- رقيّة فاضل عبد الله الحسن، مصدر سابق: ص ١٧٩.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- الكتب

- ١- أحمد، فاضل حسن، هندسة البيئة، منشورات جامعة عمر المختار، الدار البيضاء، الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٩٦ م.
- ٢- البرازي، نوري خليل، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٦-١٩٦٧ م.
- ٣- الجنابي، عبد الزهرة علي، جغرافية الصناعة، ط ١، دار وائل، بيروت، ٢٠١٣ م.
- ٤- الجنابي، عبد الزهرة علي، الجغرافية الصناعية، ط ١، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣ م.
- ٥- حسين، باسم، البصرة وصراع المشاريع الفيدرالية (ثروات النفط)، الكتاب الأول، النشر دار الينابيع، دمشق، سورية، ط ١، ٢٠١١ م.
- ٦- رسول، أحمد حبيب، مبادئ الجغرافية الصناعية، الجزء الأول، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٦ م.
- ٧- الزوكة، محمد خميس، جغرافية النقل، دار المعرفة الجامعية للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠ م.
- ٨- السّكّ، محمد أزهر سعيد، جغرافية الصناعة، ط ١، البازوري، عمان، ٢٠١١ م.
- ٩- السّكّ، محمد أزهر، وآخرون، العراق دراسة إقليمية، الجزء الثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامع الموصل، ١٩٨٥ م.
- ١٠- شريف، إبراهيم، وآخرون، جغرافية الصناعة، وزارة التعليم العالي والبحث

- العلمي، بغداد، ١٩٨١م.
- ١١- شريف، إبراهيم، وآخرون، جغرافية الصّناعة، مطبعة دار الكتب والنشر، الموصل، ١٩٨١م.
- ١٢- عبد القادر، حسن، الجغرافية الاقتصادية، الشركة العربيّة المتّحدة للتسويق والتوريدات، بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، جمهورية مصر العربيّة، ٢٠١٠م.
- ١٣- غالب، سعدي عليّ، جغرافية النقل والتجارة، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٧م.
- ١٤- فضيل، عبد خليل، أحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصّناعيّة، وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ، جامعة الموصل، طبع بمطابع جامعة الموصل، مديرية مطبعة الجامعة (د.ت).
- ١٥- كربل، عبد الإله رزوقي، الأنهار في محافظة البصرة، موسوعة البصرة الحضاريّة، ١٩٨٨م.

-الأطروحات والرسائل الجامعيّة-

- ١- الايداميّ، رحمن رباط، التحليل المكانيّ للصّناعات الغذائيّة في محافظة القادسيّة، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، جامعة القادسيّة، ٢٠٠١م.
- ٢- الجوراني، حميد عطية، الصّناعات النفطية وآثارها التنمويّة في جنوب العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كليّة الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٢م.
- ٣- الخفاجيّ، عليّ كاظم هلال، تحليل وتقويم تجربة التوطن الصّناعيّ في محافظتي (ذي قار، والديوانيّة)، والآثار الناجمة عنها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدّمة إلى كليّة الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسيّة، ٢٠٠٦م.
- ٤- الزباديّ، صلاح مهدي عربيّ، تقييم مشاريع الخير الإروائيّة في محافظة البصرة، رسالة ماجستير، كليّة التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠١م.
- ٥- السّعيدان، رند عدنان ديوان، صناعة تنقية وتحليه المياه في محافظة البصرة وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة البصرة، ٢٠١٥م.

- ٦- السلطان، سها وليد مصطفى، تأثير الصناعة النفطية في تلوث الترب الزراعية لقضائي القرنين والمدينة (دراسة في جغرافية التلوث البيئي)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٥م.
- ٧- شيع، محمد جواد عباس، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧م.
- ٨- عبود، عادل عبد الأمير، تقويم كفاءة مراكز الاستيطان الريفي في قضاء القرنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠١م.
- ٩- العنزي، أنور سالم رمضان، التحليل المكاني لصناعة الطابوق في محافظتي (واسط وذي قار/ دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية التربية للعلوم الإنسانية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠١٤م.
- ١٠- المالكي، محمد أطخيش ماهود، قضاء المدينة دراسة في الجغرافية الإقليمية، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٩م.
- ١١- محمود، محمد شكر، الصناعات الغذائية في بغداد (دراسة في التوطن الصناعي)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية الأولى، جامعة بغداد، ١٩٨٩م.
- ١٢- مزعل، أمال حمزة، التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة بابل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٢م.
- ١٣- المشهدي، إبراهيم، القطن ودوره في الاقتصاد العالمي، مطبعة أسعد، ١٩٦٩م.
- ١٤- المياحي، عبد الله علي كاظم، الصناعة في مدينة الصدر، آثارها في تلوث البيئة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨م.
- ١٥- ياسين، بشرى رمضان، العلاقات المكانية بين مستوى السطح والزراعة في محافظة البصرة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٨م.

- البحوث

- ١- الجوراني، حميد عطية عبد الحسين، الصناعات الحرفية في قضاء سوق الشيوخ (دراسة في جغرافية الصناعة)، مجلة آداب البصرة، العدد (٤٩)، ٢٠٠٩م.

٢- الموسوي، نصر عبد السجّاد، أثر المقوّمات الطبيعيّة على إنتاج المحاصيل الزراعيّة الاستراتيجيةّ في المحافظات الجنوبيّة من العراق (البصرة، ميسان، ذي قار)، مجلّة دراسات البصرة، العدد الأوّل، السّنة الثانية، ٢٠٠٧م.

- الدّراسة الميدانيّة والمقابلات الشّخصيّة

١- أحمد، عبد الفتّاح فاضل، مدير منشأة ثلج الحاج نجم في قضاء القُرنه، مقابلة شخصيّة بتاريخ: (٥/٥/٢٠١٦م).

٢- سمحاق، فرحان لازم، مدير منشأة فرحان لصناعة وسائط النقل المائيّ في قضاء المدّينة، مقابلة شخصيّة بتاريخ: (١٥/٥/٢٠١٦م).

٢٩- الهيئة العامّة للمساحة، خريطة محافظة البصرة الإداريّة، مقياس الرسم (١:٥٠٠٠٠٠)، بغداد، ٢٠٠٨م.

٣٠- وزارة النقل العراق، الهيئة العامّة للأنواء الجوّيّة والرصد الزلزاليّ، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٥م.